

المحتويات

غلاف العدد



انضمت أسواق الأسهم الإماراتية إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة، في قرار اتخذته المؤسسة الدولية في شهر يونيو الماضي، بعد تصويت شارك فيه مدراء محافظ وصناديق استثمار تقتفي أثر المؤشر وتقدر أصولها بنحو ٧ تريليونات دولار.

وحددت مورجان ستانلي شهر مايو من العام المقبل، موعداً لتفعيل قرارها بانضمام أسواق الإمارات إلى المؤشر، بهدف إعطاء الفرصة لمحافظ وصناديق الاستثمار بإعادة توزيع استثماراتها التي تنوزع على ١٢ سوقاً في الأمريكيتين وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة
مدينة مرشحة



أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية ترتب عليها

جائزة برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الأيزو 9001:2008
ISO 9001:2008 certified





حددت مايو المقبل لتفعيل القرار

أسواق الإمارات على مؤشر «مورجان ستانلي» للأسواق العالمية الناشئة

وأوضحت أنها بذلت جهوداً متواصلة خلال السنوات الماضية للوصول إلى الترقية، ومشددة في الوقت ذاته على مواصلة العمل من أجل الارتقاء بالأسواق الإماراتية.

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، إن قرار ترقية أسواق الإمارات من تصنيف مبتدئة إلى أسواق ناشئة على مؤشر "مورجان ستانلي" هو تنويع لجهود متواصلة ضمن خطة استراتيجية متكاملة لهيئة الأوراق المالية والسلع تستهدف تحقيق الريادة في تطوير الأسواق المالية والمساهمة في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية.

وتدرج مؤسسة مورجان ستانلي الأمريكية سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على مؤشرها "إم إس سي أي" للأسواق الناشئة بدءاً من شهر مايو القادم، وذلك تزامناً مع المراجعة نصف السنوية للمؤشرات.

انضمت أسواق الأسهم الإماراتية إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة، في قرار اتخذته المؤسسة الدولية يونيو الماضي، بعد تصويت شارك فيه مدراء محافظ وصناديق استثمار تفتحي أثر المؤشر وتقدر أصولها بنحو ٧ تريليونات دولار.

وحددت مورجان ستانلي شهر مايو من العام المقبل، موعداً لتفعيل قرارها بانضمام أسواق الإمارات إلى المؤشر، بهدف اعطاء الفرصة لمحافظ وصناديق الاستثمار بإعادة توزيع استثماراتها التي تتوزع على ١٢ سوقاً في الأمريكتين وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

وتوقعت هيئة الأوراق المالية والسلع أن ينعكس قرار مجموعة مؤشرات مورجان ستانلي بترقية أسواق الإمارات للأوراق المالية على مؤشر "إم إس سي أي" إلى أسواق ناشئة إيجاباً على أسواق الأسهم المحلية، خلال المرحلة المقبلة.

ونوهت إلى أن هذا القرار يعكس ثقة دولية متزايدة بالأسواق المحلية وأداء الشركات المساهمة العامة.

معالي سلطان المنصوري: قرار الترقية يعكس ثقة دولية متزايدة بالأسواق المحلية وأداء الشركات المساهمة العامة



ويضم مؤشر الأسواق الناشئة ٢١ دولة على مستوى العالم، أبرزها الصين وكوريا الجنوبية والبرازيل وتايوان، والبورصة المصرية.

وأضاف معالي المنصوري أن نجاح أسواق الإمارات في الحصول على الترقية، هو انعكاس لمسيرة الرخاء والتنمية والدعم المتواصل، التي يقودها بحكمة ناقبة وبصيرة نافذة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله).

وبين معاليه أنه تم اتخاذ قرار الترقية في ضوء عدد من المعايير الفنية الخاصة بالأسواق المالية، والمعايير الأخرى الموضوعية التي تتعلق بالمؤشرات العامة لاقتصاد الدولة مثل حجم الناتج المحلي، ودخل الفرد، واستقرار الحكومة في القرارات الاقتصادية التي تصدرها وغيرها من الأمور الأخرى التي تتوفر في الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات، والذي يتميز بالقوة والصلابة ونسب النمو الجيدة والتي لا تتوافر في العديد من الأسواق الناشئة وحتى بعض الأسواق العالمية المتطورة.

فريق عمل

وأضاف معالي سلطان المنصوري أن هيئة الأوراق المالية والسلع شكلت، وفقاً لاستراتيجيتها وسياساتها التطويرية وفي ضوء خبرتها في التعامل مع جهات التصنيف، وبالتعاون مع الأسواق المالية، فريق عمل دأب وبشكل متواصل وفق منهج علمي، من أجل استيفاء كافة متطلبات الترقية خلال الفترة الماضية، مثل معيار استقرار الإطار المؤسسي للأسواق، حيث تمكنت الهيئة من توفير بيئة استثمارية وتشريعية متطورة تتضمن أنظمة من شأنها الحفاظ على حقوق المستثمرين وتبلي طلبات المستثمرين في مختلف دول العالم، والأمر نفسه ينطبق على معيار تنظيم السوق الذي يتضمن التشريعات والأطر التنافسية وتدقيق المعلومات.

وتوقع معالي المنصوري أن يمثل هذا القرار قيمة مضافة للسوق وقفزة نوعية كونه يعطي شهادة تؤكد على أنها استوفت المتطلبات التي حددتها مؤسسة تصنيف عالمية بهذا المستوى للانضمام إلى هذا المؤشر.

وأعرب معاليه عن أمله في أن يساهم انضمام أسواق الإمارات إلى مؤشر "مورغان ستانلي" للأسواق الناشئة في تسليط المزيد من الأضواء عليها، وجذب مزيد من المستثمرين المحليين والأجانب ومديري صناديق الاستثمار والمحافظ، الأمر الذي يتوقع معه ارتفاع السيولة الداخلة للسوق، وتعزيز الثقة في تعاملاته، وزيادة عمقه في المدى القريب والبعيد، ومنحه المزيد من القوة، ورفع تنافسيته على

المستوى العالمي. وقال معاليه إن قرار الترقية يعكس ثقة دولية متزايدة بالأسواق المحلية وأداء الشركات المساهمة العامة، ويجعلها محط أنظار مؤسسات التصنيف الدولية، وهي أمور نأمل أن يكون لها انعكاسات إيجابية وتساهم في إحداث نقلة نوعية في الأسواق؛ حيث يتوقع أن تعمل على تحفيزها للدخول في مرحلة جديدة من النمو والظهور على الصعيد العالمي.

مبادرات متعددة

وقامت هيئة الأوراق المالية والسلع بعدد من المبادرات في إطار سعيها لإعادة تصنيف سوق الإمارات للأسواق المالية، ورفعها من تصنيف سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة، وذلك بهدف تعزيز تنافسية هذه الأسواق على المستوى العالمي.

وبادرت بالاتصال مع مؤسسات التصنيف العالمية "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال"، و"فوتسي"، و"ستاندر أند بورز" منذ بضع سنوات؛ حيث قدمت المعلومات والبيانات المطلوبة، وأسفرت هذه الجهود في السابق عن تأهيل أسواق الإمارات إلى تصنيف أسواق ناشئة ثانوية على "مؤشر فوتسي"، وذلك في خطوة تؤهل للانتقال في مرحلة تالية إلى تصنيف أسواق "ناشئة متطورة"، إضافة إلى استمرار إدراج تصنيف أسواق الإمارات، الوحيدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن مؤشرات راسيل إنفستمننتس للأسواق الناشئة.

واتخذت عدة إجراءات وخطوات ضمن سعيها لتأهيل أسواق الإمارات لمؤشر "مورغان ستانلي"؛ فقد قامت بداية بدراسة معايير التصنيف الخاصة بالمؤشر، وتقديم كافة المعلومات المطلوبة، وشرحها خلال الاجتماعات واللقاءات المتكررة التي تمت بين الجانبين، كما قامت بالتشاور والتنسيق مع شركائها

الهيئة تتوقع انعكاسات إيجابية لترقية أسواق المال المحلية على مؤشر «مورغان ستانلي»



من العاملين بشركات الوساطة وتأهيلهم مهنيًا ورفع مهاراتهم.

تنسيق وتشاور

وعلى الصعيد الإجرائي أيضاً، شكلت الهيئة مجموعات عمل ونظمت اجتماعات عديدة للتنسيق والتشاور مع سوقى أبوظبي للأوراق المالية و دبي المالي وسلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي، كما عقدت لقاءات عدة مع الشركات المدرجة في دولة الإمارات ضمن مؤشر MSCI ، والتي تقوم المؤسسة بعقد اجتماعات معهم لتقييم أثار البيئة التنظيمية في دولة الإمارات، وواصلت الهيئة متابعتها المستمرة مع هذه الشركات وأمناء الحفظ في هذا الإطار، وفي الوقت نفسه عقدت اجتماعات دورية مع مكتب "مورجان ستانلي" الإقليمي لموافاته بأحدث التطورات والمستجدات وظروف الأسواق والحصول على التغذية الراجعة فيما يخص مجالات التحسين.

وشاركت الهيئة في تقديم عروض تعريفية لكبار المستثمرين الأجانب، ممن شملتهم استطلاعات مؤسسات الاستثمار مثل مؤسسة Russell ٢٠-٢١ التي تضم ٧٠ من أكبر المحافظ وصناديق الاستثمار الدولية بمجموع أصول يتجاوز ٥ تريليون دولار.

وعمل مجلس إدارة الهيئة على تجنب إصدار أي قرارات من شأنها أن تفسر لدى جهات التصنيف الدولية على أنها قد تساهم في وضع قيود على حركة الاستثمار.

معايير الترقية

وأكدت الهيئة إن المعايير المحددة من قبل "مورجان ستانلي" تركز على خمسة محاور، هي: الانفتاح على الملكية الأجنبية، وحرية تدفق رؤوس الأموال من

الأسواق وشركات الوساطة بحيث تم اتخاذ التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتسجيل المستثمرين لدى شركات الوساطة، وتطبيق مبدأ "اعرف عميلك"، واستيفاء كافة البنود المتضمنة في قائمة المتطلبات التي وضعتها جهة التصنيف المعنية في الأوقات المحددة.

أنظمة تشريعية

وقالت الهيئة إن العملية تضمنت إصدار وتطبيق عدد من الأنظمة التشريعية التي تطلبها عملية التصنيف، وإجراء تعديلات على أنظمة أخرى، والترخيص لخدمات مالية جديدة، واتخاذ إجراءات ضرورية. وأصدرت عدة أنظمة جديدة من بينها نظام التسليم مقابل الدفع ونظام الحفظ الأمين، ونظام التداول بالهامش، والأنظمة التي تدعم الاستثمار المؤسسي مثل: صناديق الاستثمار، وصانع السوق والأنظمة المرافقة له (البيع على المكشوف، وإقراض واقتراض الأوراق المالية، وصانع السوق، وتوفير السيولة)، كما قامت كذلك بإجراء تعديلات على نظام الوسيط، ونظام حوكمة الشركات.

واتخذت الهيئة عدداً من الإجراءات لتسهيل عمليات إصدار الأوراق المالية والاكتمال بها من خلال تبني آليات متعارف عليها دولياً مثل آلية البناء السعري، ورخصت لعدة جهات لتقديم خدمات الحفظ الأمين، والتداول بالهامش، وعملت على توفير الآليات والأدوات التي تمكن من دعم الاستثمار وتقليل المخاطر؛ حيث سعت إلى إيجاد آلية لزيادة نسبة استثمارات الأجانب في الشركات المساهمة العامة، وفق أفضل الممارسات العالمية ومتطلبات الهيئات الدولية، والتطبيق الدقيق لقوانين الدولة فيما يخص غسيل الأموال، وواصلت مبادراتها لتطوير أداء



الإنجاز الذي تم سيجعل أسواق الإمارات تأخذ مكانها الطبيعي على خريطة الأسواق الناشئة



عزيزي المسؤول بالشركة المساهمة العامة يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae تجديد تسجيل شركة مساهمة عامة، وتجديد قيدها، وفيد شركة أجنبية، وطلب شطب قيد الشركة، وطلب الموافقة لعقد جمعية عمومية عادية أو غير عادية، وطلب شهادة إلى من يفهم الأمر، وطلب إصدار أدوات الدين.



والى الدولة، واستقرار الإطار المؤسسي، وفعالية الإطار التشغيلي، والالتزام بمعايير الحوكمة وأفضل الممارسات. غير أن ذلك لا يعني أن الأمر يقتصر على هذه المعايير فهناك اعتبارات أخرى منها ما يتعلق بحجم السوق المالي والسيولة ووجود ٣ شركات لا تقل قيمتها السوقية عن ٥٠٠ مليون دولار وارتفاع معدل دوران أسهمها عن ٢٠٪ وهي أمور أيضاً متوفرة في الأسواق المحلية، إضافة إلى المؤشرات العامة لاقتصاد الدولة.

وتمكنت الهيئة من تعزيز البنية التشريعية للأسواق، وذلك بإصدار عدة أنظمة مثل نظام التسليم مقابل الدفع، والحفظ الأمين، ونظام حقوق الاكتتاب، الذي أصدرته الهيئة مؤخراً، ويعمل على زيادة السيولة بالأسواق ويطرح منتجات جديدة للمستثمرين المحليين والدوليين، مع التطبيق الفعال لأنظمة الإفصاح والشفافية والحوكمة التي من شأنها تعزيز الثقة بأسواق المال المحلية.

وأشارت الهيئة إلى نجاح الإمارات في تحقيق تقدم واضح في مجالات المراقبة الفعالة لأسواق الأسهم من قبل الهيئات التنظيمية، وعدم وجود أي قيود على عمليات تحويل رؤوس الأموال، وجهود تعزيز البيئة التنافسية بين شركات الوساطة المالية، ووجود سيولة كافية لدعم استثمارات عالية ضخمة وتعزيز الشفافية في عمليات التداول، وتوفير معلومات حول السوق وإصدار تقارير حول عمليات التداول في الوقت المناسب. وقالت إن التقديرات الأولية للمحللين تشير إلى أن التدفقات المتوقعة من المؤسسات الاستثمارية العالمية التي يتوقع أن تستقطبها أسواق الدولة بعد قرار ترقية الأسواق إلى ناشئة، قد تصل إلى ما بين مليار إلى ملياري دولار. وأعربت الهيئة عن أملها في أن يتبع انضمام الإمارات لهذا المؤشر عوائد مباشرة وأخرى غير مباشرة، منوهاً إلى أن الإنجاز الذي تم سيجعل أسواق الإمارات تتخلص من تصنيفها الراهن، الأسواق المبتدئة، لتأخذ مكانها الطبيعي على خريطة الأسواق الناشئة التي تضم دولاً مثل روسيا والصين والبرازيل وماليزيا وتركيا. وأوضحت أن نظرة فاحصة على التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية دولية، يمكن أن تبين حقيقة أن الانضمام إلى مؤشر عالمي، أوسع نطاقاً مثل "مورجان ستانلي"، يزيد من إيجابية الأسواق؛ إذ تصبح محل اعتراف دولي من قبل كبريات المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المؤسساتية العالمية، ويعد هذا الأمر عاملاً معنوياً ذا أهمية كبرى للسوق.

تسوية أبرز النقاط العالقة بكفاءة

قالت هيئة الأوراق المالية والسلع انه تمت بكفاءة تامة تسوية أبرز النقاط العالقة مع "مورجان ستانلي" المتمثلة في جزئية البيع الإجباري ضمن آلية التسليم مقابل الدفع، وخصوصاً ما يتصل منها بتحصيل خسارة عدم نجاح صفقة التداول على المؤسسة الاستثمارية.

وأوضحت أنه تم تعديل النظام بحيث يتم تسليم الأسهم في نفس الوقت الذي يتم فيه دفع قيمة العملية، مما يعني أن أيًا من البائع أو المشتري لن يكون عرضة لمخاطر عدم التزام الطرف الآخر بالسداد أو التسليم المطلوب، كما سمح النظام بالتعويض النقدي للمشتري، وهو ما تعتبره MSCI أحد أهم العوامل لتصنيف سوق على أنها ناشئة. وأشارت إلى أن التجربة على مدى الأشهر الماضية أثبتت فعالية ونجاح تطبيق هذا النظام، بحيث أصبح النظام يولي أهمية بالغة لحماية حقوق المستثمرين، وأصبح بمقدور المستثمر، الذي يتعامل من خلال الحافظ الأمين، رفض صفقة البيع أو الشراء في حال لم تتوافق مع الأمر الصادر عنه، مايعني أن آليات تطبيقه نجحت ليس فقط في ضمان انتقال ملكية الأسهم المباعه تزامناً مع تلقي قيمة تلك الأسهم والعكس بالعكس، بل أيضاً الحد من المخاطر المرتبطة بتنفيذ الصفقات، كما أنها تتيح لمؤسسات الحفظ الأمين المحلية القدرة على رفض تسوية صفقات البيع أو الشراء، الأمر الذي يضمن وجود الأوراق المالية تحت السيطرة التامة لتلك المؤسسات ليصبح من غير الضروري العمل وفق حسابات مزدوجة. وأكد أن مسألة التسليم مقابل الدفع قد تمت معالجتها بطريقة تتوافق مع المعايير العالمية.

وأضافت أنه تم كذلك منذ نهاية العام الماضي تذليل العقبة المتعلقة بالسيولة، مع ارتفاع مستويات السيولة وارتفاع مستويات التداول اليومي بشكل لافت، فقد شهدت أساسيات الأسواق تغيرات إيجابية بدءاً من الربع الأخير من العام الماضي وخلال العام الحالي، مع دخول رؤوس أموال محلية وخارجية الأسواق بغرض الاستفادة من الفرص الاستثمارية المغرية. وحول مطلب الملكية أو "نسب تملك المستثمرين الأجانب في الشركات المسموح فيها وفقاً لقوانين دولة الإمارات"، والذي يعد أحد أهم المتطلبات للانضمام إلى مؤشر "مورجان ستانلي" للأسواق الناشئة، قالت الهيئة إنها والأسواق قاموا بتشجيع الشركات المساهمة العامة على فتح باب التملك أمام المستثمرين الأجانب، وهو ما زاد من عدد الشركات التي تفتح باب التملك أمام الأجانب وفقاً لقانون الشركات (الذي يعطي الحق للشركات بفتح باب التملك أمام الأجانب بحد أقصى ٤٩٪)، الأمر الذي أتاح المزيد من فرص الاستثمار أمام المستثمرين غير المواطنين (أفراداً ومؤسسات) في أسواق الدولة، مع ملاحظة أنه تم التوصل إلى اتفاق يقضي بضم الشركات التي تتيح تملكاً للأجانب فقط ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة ليتم بذلك تجاوز قضية ملكية الأجانب، علماً بأن هناك أسواق مالية انضمت للمؤشر، رغم أن نسب ملكية الأجانب في رؤوس أموال شركاتها أقل من أسواق الإمارات. وأكدت ان إدارات الأسواق المالية اتخذت إجراءات إضافية لتحقيق الهدف المطلوب؛ وعقدت اجتماعات مع مسؤولي الحفظ الأمين لبحث سبل تطوير وتطبيق نظام التسليم مقابل الدفع؛ فقد قام سوق أبو ظبي للأوراق المالية بتطوير العديد من الأنظمة مثل دليل التداول ونظام المقاصة، ونظام الرقابة الأمن، وعمل على رفع مهارات الوسطاء في السوق. كما قام سوق دبي المالي بإجراءات أخرى عديدة من بينها إنجاز آلية التسليم مقابل السداد، وآلية التعويض النقدي للمشتري، وتطبيق إجراءات تصحيح الصفقات، وتوفير خدمة وكيل الدفع نيابة عن الشركات المدرجة، وإعادة صياغة إجراءات العمل بما يتلاءم مع تحديات البنية الأساسية للسوق. ونوهت إلى أنه فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة للتقييم من جانب "مورجان ستانلي"، يلاحظ أن المؤسسة المالية، التي تدير واحداً من أكبر المؤشرات الخاصة بأسواق المال في العالم، عند القيام بعملية المراجعة لا تجري اتصالات مع السوق وإنما تراقب الإجراءات التي تقوم بها أسواق الأوراق المالية بالدولة، وتستقي معلوماتها من مقدمي خدمة الحافظ الأمين ومديري الصناديق الاستثمارية إلى جانب أصحاب الاستثمار المؤسسي للتعرف على رأيهم.



اجتمع برئاسة معالي سلطان المنصوري

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع يقر نظام حقوق الاكتتاب

لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة في اجتماع مجلس الإدارة السابق.

حقوق الاكتتاب

استناداً إلى الصلاحية الممنوحة لمجلس إدارة الهيئة بالموافقة على إدراج أي أوراق مالية وفقاً لنص المادة (٤) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠ في شأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع وافق المجلس على إصدار النظام الخاص بحقوق الاكتتاب Rights Issue .

وتأتي الموافقة على هذا النظام في إطار سعي الهيئة لتطوير الأسواق والسماح بتداول أوراق مالية جديدة بما يحقق مزيداً من التيسير على المساهمين بالشركات المدرجة لتداول حقهم في الأولوية في الاكتتاب بزيادة رأس المال، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وقد أتاح النظام للمساهم الذي لا يرغب في الاكتتاب في أسهم الزيادة أو لا يستطيع ذلك، أن يقوم ببيع هذا الحق والاستفادة من قيمته المالية، وهو ما يشكل ميزة له، فضلاً عن أن إيجاد هذه الأداة المالية الجديدة يعتبر إضافة للأسواق وتنشيطاً للتداولات التي تتم فيها. وتم إصدار النظام بعد مروره بعدة مراحل، تم خلالها نشر مسودته على البوابة الإلكترونية للهيئة، واستقبال

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، الذي عقد برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة على مشروع النظام الخاص بتداول حقوق الاكتتاب الخاصة بأسهم زيادة رأس المال، وفي إطار الدور الرقابي والإشرافي للهيئة، وحرصاً منها على إصدار الأنظمة المرتبطة بتنظيم عمل الأسواق المالية بما يساهم في زيادة عمق السوق وتوفير أدوات استثمارية جديدة.

ووافق المجلس أيضاً، خلال الاجتماع الذي عقده في مقر الهيئة بدبي، على مقترح بشأن إلزامية تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني على الشركات المساهمة العامة. وكان مجلس إدارة الهيئة قد عقد اجتماعه (الثامن عشر من الدورة الرابعة للمجلس)، وضم سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي (نائب رئيس المجلس)، وسعادة عبد الله سالم الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة مبارك راشد المنصوري، وسعادة عبد الله بن علي الهاملي، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي. كما حضر الاجتماع سعادة إبراهيم الزعابي (مقرر المجلس) وسعادة مريم السويدي (منسق المجلس). وتم خلال الاجتماع متابعة الإجراءات التي اتخذت

النظام يساهم في توفير خيارات استثمارية جديدة وإعطاء مزيد من العمق للسوق المالي

إلزام الشركات المدرجة والوساطة بنظام الإفصاح الإلكتروني ابتداء من ٢٠١٤

ملاحظات المهتمين. وكذلك طرحه على ذوي العلاقة في الأسواق المالية ووضع ما أبده من آراء بخصوصه في الاعتبار عند إعداد الصياغة النهائية للنظام.

ويتضمن نظام حقوق الاكتتاب الذي أقره المجلس ٧ مواد؛ خصصت مادته الأولى للتعريفات؛ فقد عرف النظام حقوق الاكتتاب على أنها أداة مالية تمثل الحق الممنوح قانوناً لمساهمي الشركة بأولوية الاكتتاب بأسهم الزيادة في رأس مالها المقرر إصداره، كما تم تعريف الشركة وفق ما جاء في النظام على أنها الشركة المدرجة التي ترغب بزيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة.

وتضمنت المادة الثانية عدة أحكام عامة من بينها أن حقوق الاكتتاب تعتبر أوراقاً مالية قابلة للإدراج والتداول في السوق، وتعرضت المادة الثالثة لنشأة وإجراءات حقوق الاكتتاب مثل صاحب الحق في الاكتتاب، وضرورة إعلام المساهمين عبر صحيفتين محليتين يوميتين بأولويتهم في الاكتتاب قبل موعده بفترة كافية، والاعتبارات الواجب تضمينها في الإعلان، وكيفية توزيع حقوق الاكتتاب على مالكي الأسهم، وتسجيلها.

ونظمت المادة الرابعة إدراج حقوق الاكتتاب والتداول بها وخضوعها لأحكام التداول والتقصص والتسويات والعمولات المطبقة في شأن الأسهم وضوابط إلغائها.

حق الأولوية

وتناولت المادة الخامسة تحديد مالكي حقوق الاكتتاب؛ حيث يكون حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم

زيادة رأس مال الشركة للمالكي حقوق الاكتتاب في نهاية فترة التقاص والتسوية لتداول تلك الحقوق، ويضع السوق الإجراءات والأنظمة الفنية التي تسمح للمالكي حقوق الاكتتاب بالاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال أثناء فترة التداول، ويقوم بإرسال السجل النهائي للمالكي حقوق الاكتتاب إلى الشركة في آخر يوم عمل لفترة التقاص والتسوية لتداول تلك الحقوق، ويتم التخصيص وفقاً لبيانات هذا السجل.

وحددت المادة السادسة للقواعد المنظمة للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال؛ حيث يتم توزيع أسهم زيادة رأس المال على طالبي الاكتتاب من مالكي حقوق الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من حقوق اكتتاب على ألا يتجاوز ذلك ما طلبه كل منهم، ويوزع الباقي من الأسهم على مالكي حقوق الاكتتاب الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه، وي طرح ما تبقى من الأسهم للاكتتاب العام، ولا يترتب على امتلاك حقوق الاكتتاب تجاوز نسب الملكية المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي للشركة، وتضع الأسواق نظاماً فنياً يكفل ذلك.

الإفصاح الإلكتروني

وافق مجلس إدارة الهيئة أيضاً على اقتراح بشأن إلزامية تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني على الشركات المساهمة العامة المدرجة وشركات الوساطة، نظراً لنجاح الفترة التجريبية من تطبيق النظام، ولل فوائد التي ستعود على الأسواق المالية من جراء تطبيقه، ومن بينها: أن اعتماد النظام يعزز مستويات الشفافية في الأسواق، ويساهم على المدى المتوسط والطويل



النظام يتيح للمساهم الذي لا يرغب في الاكتتاب في أسهم الزيادة أو لا يستطيع ذلك أن يقوم ببيع هذا الحق المالي



في جذب الاستثمارات المؤسسية وزيادة عمق الأسواق من حيث مستوى السيولة، بالإضافة إلى توفير تكلفة تجميع وإعداد الشركات المدرجة لبياناتها المالية باستخدام النظم التقليدية.

ويبدأ تطبيق النظام ابتداء من العام ٢٠١٤، بحيث يتم الإعلان عن التقارير السنوية عن العام ٢٠١٣ باستخدام هذا النظام، وكذلك إفصاح شركات الوساطة عن البيانات المالية، وتقارير الملاءة المالية، وتقارير فصل الحسابات، وتقارير الذمم المالية، مع التعميم على الشركات التي ستخضع للنظام قبل بدء التطبيق بمدة كافية لاتخاذ الترتيبات الفنية اللازمة.

المجلس ناقش دراسات لتداول الشركات الحديثة والصغيرة

وناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية.

واستعرض المجلس، التقرير الصادر عن شركة "مكزي" العالمية في الأبحاث والدراسات المتخصصة حول أداء الهيئة والأسواق المالية بالدولة، حيث ألقى التقرير الضوء على نقاط القوة في أداء الهيئة خلال الفترة الماضية، وفرص التحسين والتطوير في الأداء. وأوضحت مؤشرات الأداء التي استعانت بها الدراسة نجاح الهيئة في تحقيق العديد من الإنجازات خلال الفترة الماضية، كما أشارت إلى وجود بعض النقاط التي تحتاج إلى المزيد من التطوير فيما يخص دور الشركاء الاستراتيجيين للهيئة بما يمكن من تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون بالشكل الأمثل.

والقواعد التي تحكم عمل هذه السوق.

وكان المجلس قد عقد اجتماعه السادس عشر (من الدورة الرابعة للمجلس) في دبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة.

ضم الاجتماع كلاً من سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي (نائب رئيس مجلس الإدارة)، وسعادة عبد الله سالم الطريقي (الرئيس التنفيذي للهيئة)، وسعادة محمد علي أحمد الظاهري، وسعادة عبد الله بن علي الهاملي، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي.

كما حضر الاجتماع أيضاً من الهيئة سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار (مقرر المجلس)، وسعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ (منسق المجلس).

وجه مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بتشكيل لجنة مشتركة بين الهيئة والأسواق المالية لوضع الضوابط الفنية والقانونية اللازمة لتنظيم إدراج وتداول أسهم الشركات الحديثة والصغيرة والمتوسطة.

كما وجه المجلس الذي عقد اجتماعه السادس عشر من الدورة الرابعة للمجلس، بسرعة إعداد تقرير عن أعمال اللجنة وسير العمل في المشروع بما يضمن إنجاز المشروع على أن تقوم الشركة الاستشارية المكلفة بمراجعة الضوابط التي ستتوصل إليها اللجنة في هذا الشأن في ضوء أفضل الممارسات العالمية، سواء من حيث شروط الإدراج والإفصاح والحوكمة التي يمكن أن تطبق عليها، أو تخصيص شاشات تداول مستقلة لهذه الأسهم، أو تحديد ساعات تداول معينة لها أو غيرها من الإجراءات



إشادة بدور الهيئة في المبادرة بتطبيق النظام بالشرق الأوسط

الإمارات تدعو إلى تشكيل لجنة للإفصاح الإلكتروني على مستوى دول «التعاون»

وتم عقد الورشة في مقر هيئة الأوراق المالية بدبي بمبادرة من الهيئة، وبحضور ممثلي الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وعبد الله السالمي رئيس الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وممثلي هيئات الأسواق المالية في دول المجلس الأخرى، وهيئة مركز قطر للمال، والمصرف المركزي بمملكة البحرين.

وقال محمد الحضري، الذي يرأس لجنة الإمارات للإفصاح الإلكتروني، في كلمته خلال افتتاح الندوة، إن الهدف من انعقاد الندوة هو رصد وبحث وتحليل الدور البالغ الأهمية للإفصاح الإلكتروني في مجال تعزيز الشفافية في الأسواق المالية وتيسير اتخاذ القرار الاستثماري السليم. وأوضح أن الإفصاح الإلكتروني لا تقتصر أهميته على الأسواق المالية بكافة مكوناتها، ولكنه يتعدى ذلك إلى أسواق النقد والمصارف وكافة الجهات ذات العلاقة بإعداد ومراجعة وتحليل البيانات المالية مثل المصارف المركزية والبنوك وشركات التدقيق. وأشار إلى أن ورشة العمل تأتي في إطار تعزيز علاقات التعاون الخليجي المشترك في المجالات المتعلقة بالأسواق المالية وتقاسم المعارف والخبرات بما يعود بالنفع على المستثمرين والمتعاملين في قطاعات الأوراق المالية بدول المجلس، لافتاً إلى أن الإفصاح هو روح الأسواق المالية، وأن شفافية الأسواق هي أحد دعائم تحقيق الثقة في الأسواق وجذب المستثمرين من خلال توضيح المعطيات لحملة الأسهم وللمحللين الماليين.

وأضاف أن ورشة العمل سعت لإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة للغة البرمجة المرنة للتقارير المالية المعروفة اصطلاحاً بالإفصاح الإلكتروني، والمزايا التي

أشادت المنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني بدور الإمارات الريادي في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني على مستوى المنطقة، في الوقت الذي دعت دولة الإمارات إلى تشكيل لجنة للإفصاح الإلكتروني على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونظمت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً ورشة عمل ممثلي هيئات الأسواق المالية والجهات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان "شفافية إعداد البيانات المالية باستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL".

واستعرضت الهيئة، خلال ورشة العمل، تجربتها في مجال الإفصاح الإلكتروني، بحضور رئيس وخبراء المنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني، وذلك بهدف إلقاء الضوء على النظام، الذي تستخدمه العديد من الأسواق المالية المتطورة، والتعريف بالقيمة المضافة التي يمكن أن يوفرها للأسواق المالية الخليجية، سواء فيما يختص بتعزيز شفافية وتوفير البيانات المالية للشركات المُفصحة، أو الارتقاء بمستوى الحوكمة فيها، أخذاً في الاعتبار أن تضاهر جهود هيئات الأسواق المالية الخليجية في هذا المجال، يمكن أن يساهم في جذب وتعزيز الاستثمار المؤسسي طويل الأجل في أسواقها. ودعا محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة الهيئة إلى تشكيل لجنة خاصة بالإفصاح الإلكتروني في دول مجلس التعاون، وأبدى استعداد الهيئة لتقديم خبرتها ودعمها لهذه اللجنة التي اقترح تكوينها على غرار لجنة الإمارات للإفصاح الإلكتروني.



النظام يتيح للمساهم الذي لا يرغب في الاكتتاب في أسهم الزيادة أو لا يستطيع ذلك أن يقوم ببيع هذا الحق المالي



المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني ترشح محمد الحضري أول سفير لها في العالم العربي

اختارت المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني XBRL سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع للمشؤون المؤسسية والمسادة، ليكون أول سفير للمنظمة في العالم العربي. وتلقت الهيئة رسالة رسمية بالترشيح من قبل أنطوني فراجنيتو الرئيس التنفيذي للمنظمة، أشاد فيها بالدور الرائد لهيئة الأوراق المالية والسلع ولجنة الإفصاح الإلكتروني بالإمارات في تبني وتطبيق تقنيات الإفصاح الإلكتروني في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

ووقع اختيار المنظمة على الحضري، كأول مواطن إماراتي وأول عربي يحصل على هذا الترشيح، نظراً لجهوده القيمة في مجال نشر وتعزيز الإفصاح الإلكتروني XBRL في العالم والمنطقة العربية تحديداً من خلال رئاسته للجنة الإفصاح الإلكتروني بالإمارات، ودوره في توثيق ودعم العلاقات بين الهيئة والمنظمة العالمية، والنجاح اللافت للهيئة في استضافة وتنظيم المؤتمر الرابع والعشرين للمنظمة الذي عقد في أبو ظبي العام الماضي، وإشادة المسؤولين بالمنظمة بتميز الكوادر والكفاءات الإدارية والفنية التي تضمها الهيئة، والتي تعاونت مع المنظمة في مشروع الإفصاح الإلكتروني بدولة الإمارات.

وقالت منظمة الإفصاح الإلكتروني إنها تستعين بجهود الحضري لدعم أنشطتها في المنطقة والمساهمة في تحقيق أهدافها والتنسيق المباشر مع الرئيس التنفيذي للمنظمة بهذا الخصوص. وتتضمن المهام التي ستسند إلى الحضري بموجب الترشيح، الإشراف على البرامج التدريبية للمنظمة بما في ذلك إقامة الندوات وحلقات النقاش ذات الصلة في دولة الإمارات والدول العربية للتعريف ونشر الإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية للشركات المساهمة وشركات الوساطة والبنوك والمصارف والوزارات والجهات الحكومية، والتعاون مع وفود الدول الأخرى بالمنطقة الراغبة في دراسة تجربة دولة الإمارات في الإفصاح الإلكتروني والاستفادة منها.

وعرضت لجنة الإمارات للإفصاح الإلكتروني تجربة الدولة في تطبيق النظام، وقدم د. ريان ليمان العرض التوضيحي، مبيناً أهمية النظام في التحول للخدمات الإلكترونية الذي يُبسّط ويُسرّع عمليات الإفصاح، ويختصر الوقت، ويخفض التكلفة اللازمة لطرح البيانات المالية الهامة التي تؤثر على قرارات المستثمرين من جهة وتسهيل عمل الجهات الرقابية من جهة أخرى، وبذلك تتحقق الفائدة للأطراف الثلاثة، للجهة الرقابية والجهة المراقب عليها والمستثمر، فضلاً عن جعل الدولة مكاناً آمناً وجاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية. وأشار إلى أن البيانات المالية الإلكترونية تمكن المستثمرين والمحللين الماليين من تحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر كفاءة نظراً لما يتميز به من إمكانية تصنيف البيانات المالية بشكل يسمح بإجراء المقارنات، عمودياً وأفقياً، والوصول إلى تحليلات متعمقة بدرجة عالية من الدقة، الأمر الذي يسهم بالارتقاء بمستوى الإفصاح بين الشركات المدرجة في الأسواق المحلية ويصل به إلى أرفع المستويات المطبقة في الأسواق العالمية، وبذلك توفر بيانات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة وتتسم بالفعالية العالية والدقة واعتمادية البيانات بالنسبة لكافة المعنيين سواء القائمين بنشر تلك البيانات أو مستخدميها، كل هذا من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين بالأسواق المالية. ولفت إلى أن دولة الإمارات تعد الدولة الأولى في تطبيق "لغة برمجة تقارير الإفصاح في الأسواق المالية" على الصعيد الإقليمي، كما أنها في صدارة دول العالم من ناحية استخدام هذه اللغة لإصدار تقارير الملاءة المالية وتقارير الحوكمة وتقارير فصل الحسابات لشركات الوساطة، إضافة إلى إصرار الدولة أسبقية بين كافة دول العالم في استخدام تصنيفات المعايير الدولية المعتمدة للتقارير المالية ٢٠١١ في ال "إكس بي آر إل"، مما يسمح بزيادة وتيرة هذا الإفصاح والتدقيق عليه بشكل فوري بحيث يقوم النظام بالإشارة إلى أية مشكلة مالية بشكل أوتوماتيكي، وذلك يأتي تطبيقاً للأهداف التي تضمنتها الوثيقة الوطنية للإمارات ٢٠٢١ التي استهدفت أن تكون من أفضل دول العالم والعمل على تعزيز مكانة الإمارات في الساحة الدولية.

عزيزي المستثمر..

يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae الاستفادة من نظام فض المنازعات، وخدمة التحكيم في المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية.

يحققها تبني هذا النظام سواء فيما يتصل بالإفصاح الفوري عن البيانات المالية الدورية، أو فيما يتعلق بتحليل البيانات بسرعة أعلى وكفاءة أكبر، مع الأخذ في الاعتبار إمكاناته الفائقة في تصنيف البيانات المالية الأمر الذي يتيح عقد المقارنات، عمودياً وأفقياً، وإجراء تحليلات متعمقة بدرجة دقة عالية، واعتقد أنكم تشاركونني الرأي في أهمية ذلك وانعكاساته على كفاءة السوق ودرجة تطوره.

وأكد أن هيئة الأوراق المالية بدولة الإمارات تضع خلاصة تجربتها أمام المشاركين في ورشة العمل أخذاً في الاعتبار أن دولة الإمارات العربية المتحدة، إدراكاً منها لأهمية الإفصاح في تحقيق سلامة وعدالة التداولات بأسواق الأوراق المالية، قد بادرت مبكراً بتبني نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL وتعاونت في هذا الصدد مع المنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني، باعتبارها الجهة المعنية على المستوى العالمي في كل ما يتصل بهذا النظام. وأبدى نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، الذي اختارته منظمة الإفصاح الإلكتروني مؤخراً سفيراً لها في المنطقة العربية، استعداد لتقديم دعمها للجنة خاصة بالإفصاح الإلكتروني يتم تشكيلها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار لجنة الإمارات للإفصاح الإلكتروني، والتي تضم هيئة الأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

وقدم طوني فراجنيتو الرئيس التنفيذي للمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني عرضاً شرح فيه أهداف نظام الإفصاح الإلكتروني، مشيراً إلى أنه يتعدى كونه مجرد تطبيق برمجي، وأنه تم إعداده لتسجيل وتبادل المعلومات عن الأعمال وأن البعض يستخدمونه لأغراض الامتثال والمعلومات المالية لتقديم صور كاملة عن الشركات وأدائها والتحكم بالمخاطر والاستدامة، وبذلك نريد أن نتأكد من تلبية احتياجات السوق. ولفت إلى أن هذه التقنية حديثة ولم يمض عليها زمن طويل، ولذلك يجب أن تكون مرنة.

وكشف عن أن هدف النظام الأساسي يتمحور حول الشفافية بغرض تعزيز كفاءة السوق المالي، بالتعاون مع الهيئات الرقابية والجهات المعنية.

وأوضح بعض مزايا الإفصاح الإلكتروني من بينها أنه يؤثر على إمكانية التشغيل المشترك ونقل الكفاءة في إعادة استعمال البيانات وتحليلها، ويوفر التكاليف ويقدم كفاءة أكبر وموثوقية للبيانات، وأنه أقل تكلفة من الأنظمة الأخرى، كما أنه معيار دولي في هذه الصناعة وسيؤدي إلى تعزيز الكفاءة بصورة عامة، كما أشاد فراجنيتو بدور لجنة الإمارات للإفصاح الإلكتروني بدول الإمارات والجهود الريادية لأعضاء اللجنة لنشر ثقافة الإفصاح الإلكتروني وترسيخها في المنطقة.



أكدت أنها إضافة مكملة لقطاع الأوراق المالية بالدولة الهيئة: سوق «أبوظبي العالمي» يعزز أداء سوق الإمارات المالي

أنه يرتقي بمرتبة الإمارة على خريطة التنافسية العالمية التي تسعى أبوظبي إلى أن تتبوأ مكانة متقدمة فيها.

ويلاحظ أن اختيار توقيت صدور القرار جاء في الوقت الذي تعاني فيه الأسواق المالية العالمية التقليدية من ضغوطات اقتصادية تدفع المؤسسات المالية التمويلية على الخروج من هذه الأسواق، ويتزامن مع الأداء الاقتصادي اللافت للدولة والنمو المتواصل الذي تشهده مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية، والذي بلغ أعلى ارتفاع له منذ عدة أعوام.

يستفيد السوق من ميزة الموقع الجغرافي الفريد لدولة الإمارات وإمارة أبوظبي، حيث أنها تقع في مركز متوسط بين الشرق والغرب الأمر الذي يمكنها من أن تقوم بجسر الفجوة الزمنية بين أسواق طوكيو وهونج كونج شرقاً ولندن ونيويورك غرباً، ووصل الحلقة المفقودة الناتجة عن فرق التوقيت بين أسواق المال العالمية، بحيث تتصل إغلاقات البورصات الآسيوية مع نظيراتها في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة بشكل متسلسل؛ مما يتيح تعاقب العمل بالأسواق العالمية على مدار الساعة حول العالم، وسد الفجوة الزمنية القائمة حالياً في منطقة الشرق الأوسط.

وتابعت الهيئة "من هنا يمكن أن نستشف إلى أي مدى يعبر هذا القرار عن النظرة الحكيمة والثاقبة للقيادة الرشيدة

أكدت هيئة الأوراق المالية والسلع أن القانون بإنشاء "سوق أبوظبي العالمي" الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) بصفته حاكم إمارة أبوظبي، يعد نموذجاً للقرارات المدروسة التي تتخذها القيادة الحكيمة للدولة، سواء من حيث توقيت صدوره وأهدافه وكذلك توظيفه للمقومات الاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية التي تملكها دولة الإمارات عامة وإمارة أبوظبي خاصة.

وأضافت أنه مما لا شك فيه أن هذا القرار يمثل حلقة جديدة من حلقات تطوير البيئة الاقتصادية في دولة الإمارات وإمارة أبوظبي في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل تبوأ مرتبة متقدمة ضمن المراكز المالية العالمية الكبرى، والعمل على تعظيم حصتها من الاستثمارات المالية العالمية، في الوقت الذي سيشكل فيه السوق الجديد نقلة نوعية للقطاع المالي في الدولة، ويقدم فرصة سانحة للترويج للاستثمار الخارجي بالاستفادة من البيئة الاقتصادية المحفزة، بما من شأنه إعطاء قيمة مضافة لاقتصاد الدولة.

وأشارت إلى أن القانون الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله) لا يسلط الضوء على أبوظبي من حيث الموقع والإمكانات فحسب، بل أيضاً يعزز من قدرتها على جذب الاستثمار وبيئتها المثالية لإقامة المشاريع، كما

القرار يمثل حلقة جديدة
من حلقات تطوير البيئة
الاقتصادية في دولة
الإمارات وإمارة أبوظبي

«دبي الإسلامي» يستحوذ على أسهم الأقلية في رأس مال «تمويل»

حصل بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع) على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع لقيامه بالتقدم بعرض للاستحواذ على أسهم الأقلية في رأس مال شركة تمويل (ش.م.ع) وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات القانونية في هذا الشأن، حيث قام البنك بسداد قيمة الأسهم التي تقبل عرض الاستحواذ عن طريق زيادة رأس ماله بإصدار أسهم جديدة تخصص للمساهمين الذين قبلوا عرض الاستحواذ وبمعامل مبادلة يبلغ (١٠) أسهم في دبي الإسلامي (ش.م.ع) يقابله (١٨) سهم في تمويل (ش.م.ع).

وتم فتح باب قبول عرض الاستحواذ من تاريخ ٢٠١٣/٠٣/٠٦ وحتى تاريخ ٢٠١٣/٠٣/٣٠ وقد تم تحديد قيمة الزيادة في رأس مال بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع) بعد غلق باب قبول عرض الاستحواذ وبناء على كمية الأسهم المجمعة من رأس مال شركة تمويل (ش.م.ع) بمقدار (١٥٦,٦٩٦,٨١٧) سهم سيتم تخصيصها للمساهمين الذين قبلوا عرض الاستحواذ. وقد صدر القرار الوزاري رقم (٢١٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن زيادة رأس مال بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع) بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/٣٠ وتم إيداع أسهم الزيادة في حسابات المستثمرين بتاريخ ٢٠١٣/٠٥/٠٩.

اندماج شركتي «الدار» و«صروح» العقاريتين

وافقت الجمعيتان العموميتان غير العاديتان لكل من مساهمي شركة الدار العقارية (ش.م.ع) وشركة صروح العقارية (ش.م.ع) على المباشرة في إجراءات الاندماج بينهما بحيث تبقى شركة الدار العقارية (ش.م.ع) -الدامجة) وتنقضي الشخصية الاعتبارية لشركة صروح العقارية (ش.م.ع) -المندمجة) بمجرد إتمام إجراءات الاندماج ويحصل كل مساهمي شركة صروح العقارية (ش.م.ع) في مقابل أسهمهم على أسهم جديدة تخصص لهم ناتجة عن زيادة رأس مال شركة الدار العقارية (ش.م.ع) وبمعامل مبادلة يبلغ (١,٢٨٨) سهم في الدار العقارية (ش.م.ع) يقابله (١) سهم واحد في صروح العقارية (ش.م.ع).

الدولة، التي تعمل على توظيف إمكانات الإمارات وإمارة أبوظبي، والاستفادة من المميزات التي تتمتع بها، وتوظيفها، من أجل المزيد من التنمية والتطور والرخاء، لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية للمواطنين والمقيمين، فإمارة أبوظبي لديها كافة الإمكانيات التي تمكنها من أن تكون لاعباً رئيسياً على خريطة الاقتصاد العالمي ومركزاً مالياً متميزاً بما تمتلكه من العديد من المقومات التي تعزز فرص نجاح "سوق أبوظبي العالمي" مثل البنية التحتية المتطورة، والتقنيات الحديثة والمتطورة لأنظمة التداول والاتصال، وكفاءة السياسات المالية والنقدية والمصرفية، والملاءة المالية القوية، ومثانة القطاع المصرفي، والحرية الاقتصادية وآليات السوق، والدور المحوري للقطاع الخاص، ووجود سوق مالي نشطة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما أنها تمتلك أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم".

ويتمثل تأثير هذا السوق على خريطة الاستثمارات العالمية في إضافة زخم لرصيد الدولة من الاستثمارات الخارجية، بما يحفز المستثمرين في كل أنحاء العالم نحو الاستثمار في الدولة، لاسيما الاستثمار المؤسسي، الذي يلعب دوراً إيجابياً في تحديد الرؤية المستقبلية للأسواق. ومن المتوقع أن يشهد القطاع المالي والمصرفي في العالم المزيد من الحراك والانتقال للمزيد من رؤوس الأموال العالمية إلى المنطقة، وخصوصاً دولة الإمارات، ليس فقط من أجل الاستثمار في الفرص الواعدة التي تنطوي عليها السوق الجديدة، وإنما أيضاً للمتمتع بالحوافز الجزئية والبنية التشريعية المتكاملة، ومناخ الاستقرار والأمن والأمان اللذان يشهد لهما القاصي والداني في كافة أنحاء العالم. وأضاف "بوجه عام فإن صدور قانون إنشاء المنطقة الحرة "سوق أبوظبي العالمي" بما تضمنه من إعفاءات ضريبية من شأنه ترسيخ موقع دولة الإمارات على الخريطة الاقتصادية العالمية، ودعم مختلف القطاعات المالية بالإمارة، والارتقاء بها، وتحقيق نمو في قيم وأحجام التداولات، سواء في أسواق المال، أو المشتقات المالية، وسيعزز وضع أسواق الدولة ضمن منظومة المعايير العالمية، ويسهم في جذب الخبرات والمستثمرين والمؤسسات العالمية الكبرى".

وعلى هذا الأساس، توقعت الهيئة أن تشهد أسواق الإمارات نمواً جيداً خلال الفترة المقبلة كانعكاس لإنشاء "سوق أبو ظبي العالمي" وأن تتوافد العديد من كبريات الشركات المالية المتميزة مثل شركات الحفظ الأمين وبنوك الاستثمار ومديري الاكتتاب وشركات المقاصة والتسوية وصناديق الاستثمار وغيرها، بما يساهم في نقل المزيد من الخبرات المتطورة وإضافة عمق الأسواق المالية المحلية". وقالت "السوق الجديد سيكون إضافة لسوق الإمارات للأوراق المالية ومكملاً له سواء على مستوى الأنظمة واللوائح والتشريعات المالية، أو من حيث مساهمته في جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، واستقطاب الشركات والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً، وسيكون هناك تنسيق وتعاون بين السوق الجديد وهيئة الأوراق المالية والأسواق المالية وكافة المكونات التنظيمية لقطاع الأوراق المالية بالدولة على غرار التعاون القائم حالياً مع مركز دبي المالي العالمي".

عزيزي المستثمر..

يمكنك في أي وقت وأي مكان الاطلاع عبر "الآي فون" و"الآي باد" و"البلاك بيري" على قانون هيئة الأوراق المالية والسلع والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه، ومؤشرات أسواق المال بالدولة، والاستفادة من خدمة محرك البحث بموقع الهيئة وغيرها من الخدمات الأخرى.

مناقشة دراسة الإمارات حول آليات التعاون بين الهيئات الرقابية الخليجية

خلال اجتماع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول «التعاون»

الأسواق المالية والحفاظ على سلامة التعاملات في الأسواق وعدالتها، وتعزيز كفاءة الأسواق. ولفقت إلى أن الدراسة استهدفت إيضاح طبيعة العلاقة بين الأسواق المالية والجهات المنظمة لها؛ من حيث مدى قدرة هذه الجهات على الرقابة على الأسواق، والصلاحيات المتوفرة لديها بموجب القوانين المطبقة، وتبسيط الضوء على متطلبات الإفصاح التي يتوجب على الأسواق الالتزام بها، منوهاً إلى أنها تطرقت إلى المبادئ التي أصدرتها منظمة "اليوسكو" بخصوص العلاقة بين كل منهما، وقامت بوضع



توصيات بناءً على الممارسات المتبعة في عدد من الدول أخذاً بعين الاعتبار مبادئ "اليوسكو". وقد تم رفع تقرير عن ورقة العمل للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون للاطلاع عليها.

وتمت الموافقة على تقارير متابعة تطبيق القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية للفترة الماضية، وتم رفعها للجنة الوزارية مرفقاً بها مقترحات الفريق المعني بهذا الشأن، والتوجيه حول تطبيق هذه القواعد إلزامياً.

ووافقت اللجنة على مشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار بالأسواق المالية بدول مجلس التعاون ورفعها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، للتوصية برفعها للمجلس الوزاري لاعتماده من المجلس الأعلى، وذلك بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

كما وافقت على مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون ورفعها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية، للتوصية برفعها للمجلس الوزاري لاعتماده من المجلس الأعلى، وذلك بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

تقدمت هيئة الأوراق المالية والسلع أن الهيئة بعدة مبادرات وقامت بإعداد مشاريع قرارات وتشريعات وأجرت مجموعة من الدراسات وأوراق العمل خلال مشاركتها باجتماعات لجان رؤساء هيئات الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وناقش الاجتماع الثامن للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس والذي عقد في مملكة البحرين مؤخراً، المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس، وشاركت فيه هيئة الأوراق المالية.

ورحب الاجتماع بالمبادرة التي تقدمت بها هيئة الأوراق المالية والسلع لعقد ورشة عمل حول "شفافية إعداد البيانات المالية باستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL"، والتي تستضيفها الهيئة بمقرها بدبي، بهدف نقل تجربتها وخبراتها إلى الهيئات الخليجية المشاركة فيما يخص هذا النظام وتطبيقاته في المجال المالي عموماً ومجال الأوراق المالية خصوصاً، والتعريف بالقيمة المضافة التي يمكن أن يوفرها النظام للأسواق المالية بدول المجلس.

وأوضحت الهيئة أن أعضاء اللجنة اطلعوا على العرض الذي قدمته الهيئة بهذا الخصوص وأكدوا أهمية المشاركة بورشة العمل.

واستعرض الاجتماع الدراسة التي أعدتها هيئة الأوراق المالية والسلع، بناءً على تكليف من لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس، وتناولت أطر التنسيق بين الجهات الرقابية والأسواق المالية. ونوه

إلى أن ورقة العمل ناقشت آليات التعاون وسبل تنظيم العلاقة بينهما، وخاصة في ظل تحول عدد كبير من البورصات إلى شركات مساهمة تهدف للربح، الأمر الذي يوجب على التشريعات الخاصة بقطاع الخدمات المالية إعطاء الصلاحيات اللازمة للهيئات لممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها في حماية المستثمرين وتطوير

الموافقة على مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول «التعاون»

لتعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين

إلزام الشركات بالإفصاح الفوري عن البيانات المالية وتحديد آليات تملك ٣٠% من رأس المال

تبين لها قيام الشخص مقدم الطلب بأي تصرف أو تعامل من شأنه التغيير أو التضليل بالمستثمرين بما في ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسوية.

وقال وائل أبو محيسن مدير عام شركة الأنصاري للخدمات المالية إن هذا الإجراء يساهم في منع عمليات الإستحواذ التي كانت تتم في المرحلة الماضية من خلال بعض المستثمرين على نسبة كبيرة من رؤوس أموال الشركات المتداولة بواسطة مجموعات تابعة لهم أو عبر اشخاص تربطه بهم مصالح استثمارية مما كان يضر بمصلحة حقوق المساهمين خاصة الصغار منهم، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطوة عززت من الثقة في التعاملات بشكل عام . وأشار إلى أن جهود الهيئة متواصلة

منذ تأسيسها لتطوير العمل في الانظمة التي تحكم عمل الاسواق ومنحها المزيد من الثقة في تعاملاتها على المستوى المحلي او العالمي.

من جهته، قال جمال عجاج مدير عام مركز الشهران للأسهم

والسندات إن حماية حقوق المساهمين تشكل الرافد الرئيسي لدعم الاسواق وتعزيز الثقة فيها رغم محاولات البعض التحايل على هذه المبادئ لتحقيق مصالح خاصة دون النظر الى المصلحة العامة التي تستوجب من الجميع دعم الثقة في الاسواق التي اصبحت تشكل أهم قناة استثمارية في دولة الامارات مقارنة مع بقية القنوات الاستثمارية الأخرى .

وأضاف أن إلزام مجالس إدارات الشركات بالإفصاح فورا عن البيانات المالية بعد انتهاء اجتماعاتها إلى جانب تحديد الأليات التي تضبط عملية شراء نسبة ٣٠% فأكثر من رأس مال الشركات المتداولة كان له أثر إيجابي على التعاملات في الأسواق والمساهمين الذين باتوا مطمئنين أن حقوقهم محمية من أكبر جهة معنية بالإشراف والرقابة على عمل الشركات .

وأوضح أن القرار الخاص بإفصاح الشركات عن بياناتها ونسب توزيعاتها فور انتهاء اجتماع مجالس الإدارات عزز من حجم السيولة التي تستهدف الاستثمار في الأسواق وقلل من عمليات المضاربة التي ما زالت تسحون رغم ذلك على الجزء الأكبر من التداولات حتى الآن. وأشار إلى أن تفاعل المستثمرين مع توزيعات الشركات كان جيداً في أغلب الأحيان مما انعكس بآثاره على أداء الاسواق التي سجلت الأسهم المتداولة فيها مكاسب قوية منذ بداية العام الجاري .

أكد محللون أن قرار هيئة الأوراق المالية والسلع بإيقاف التداول على أسهم الشركات المدرجة في الأسواق غير الملتزمة بالإفصاح عن البيانات المالية المحلية والسنوية للشركة مباشرة، بعد اطلاع مجلس إدارة الشركة عليها وموافقة عليه، يدعم الشفافية في أسواق المال المحلية، وتعزز الثقة في تعاملات الاسواق وتحمي حقوق المساهمين.

وأكدت الهيئة أن عدم الإفصاح عن البيانات المالية بعد موافقة مجالس الإدارة عليها يشكل غيباً وإخلاقاً بحقوق المساهمين، باستثناء تلك الشركات التي تحتاج لموافقة مصرف الإمارات المركزي، كالبنوك، فتلتزم الإفصاح عن بياناتها حال تلقيها الموافقة.

وقامت الهيئة بالتنسيق مع الأسواق لوقف التداول على أسهم بعض الشركات التي لم تلتزم بالقرار، مما اعتبره المستثمرون خطوة بالاتجاه الصحيح، دفعت هذه الشركات لتعديل سلوكها و الإفصاح عن بياناتها بكل شفافية وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة المتبعة في هذا الخصوص.

وأصدرت الهيئة قراراً حددت بموجبه إجراءات تطبيق المادة السادسة من النظام الخاص بالإفصاح والمتعلقة بمتطلبات تملك نسبة ٣٠% فأكثر من أسهم الشركات المدرجة في الاسواق من قبل كل شخص طبيعي هو وأبناءؤه القصر أو كل شخص معنوي والمجموعة المرتبطة به، وطالبت بضرورة إخطارها بذلك قبل تقديم طلب الشراء للتنفيذ داخل القاعة وللهيئة عدم الموافقة على تنفيذ الأمر إذا قدرت أنه يترتب على العملية مساس بمصلحة السوق أو الاقتصاد الوطني، وذلك بعد التشاور مع السوق.

وشدد قرار الهيئة في هذا الخصوص على أنه يتعين على الشخص الطبيعي أو الممثل القانوني للشخص المعنوي التقدم بطلب اليها مرفق بكافة المستندات اللازمة التي تؤكد الموافقة على عملية الشراء، وكذلك بيان بعدد الأسهم التي يمتلكها وقت تقديم الطلب ونسبة الإسهام الى رأس المال المدفوع للشركة المدرجة وغيرها من الإجراءات الأخرى.

وبين أنه في حال طلب شراء نسبة من أسهم أحد البنوك المحلية يجب على مقدم الطلب الحصول على موافقة مصرف الإمارات المركزي قبل التقدم بطلب الشراء إلى الهيئة، وفي حال صدور الموافقة على الطلب، فإن عملية الشراء يجب أن تتم خلال مدة لا تتجاوز ٦ أشهر، وإذا انقضت المدة دون شراء كل أو جزء من الكمية المراد شراؤها يجب على الشخص مقدم الطلب، الرجوع الى الهيئة للتמיד إذا رغب في ذلك، موضحة الأسباب التي حالت دون استكمال الكمية المطلوب شراؤها وللهيئة بعد التشاور مع السوق المعني الحق في الموافقة أو الرفض على طلب التمديد وفقاً لما تراه وبما يخدم مصلحة السوق والاقتصاد. ولزيادة الشفافية في عملية الشراء، اشترطت الهيئة الإفصاح على الموقع الإلكتروني للسوق المعني عن موافقتها على طلب الشراء حال ورودها للسوق مع توضيح الكمية المراد شراؤها وتاريخ نهاية المدة الممنوحة للشراء، ولا يجوز للمستثمر تنفيذ العملية إلا بعد مرور أسبوعين من تاريخ الإفصاح عن الموافقة، وللهيئة الحق في وقف تنفيذ عملية الشراء خلال فترة الموافقة إذا

بعد أن حلت ضمن قائمة أفضل عشر أماكن للعمل في الإمارات الهيئة تكرم إدارة الموارد البشرية خلال اللقاء السنوي لتقييم الأداء



سعادة محمد
الحضري يتوسط
بعض مديري الهيئة
ووحداتها أثناء تسليم
الجائزة

في الأبحاث والإدارة. وأشارت المؤسسة إلى أن الهيئة حازت على المركز الثامن في هذه القائمة نظراً لنهجها القائم على الابتكار في شكر الموظفين وتحفيزهم، ومجموعة برامج التكريم والحوافز التي تقدمها والتي من شأنها زيادة دافعية الموظفين والعمل على تنميتهم لتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية.

ونوهت إلى أن الهيئة تمنح موظفيها مزايا وظيفية متنوعة من بينها إجازات محسنة للأمومة والأبوة، وقروضاً شخصية بلا فوائد لشراء السيارات والمسكن، وكشفت كذلك عن الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة لتفعيل حزمة برامج استهدفت تعزيز بيئة

كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع، خلال اللقاء السنوي الذي عقدته لتقييم الأداء ودرجة إنجاز الخطة التشغيلية، إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية بالهيئة، وذلك نظراً لفوز الهيئة بالمركز الثامن في قائمة أفضل "أماكن العمل في دولة الإمارات"، متقدمة على عدد من الجهات والشركات العالمية الكبرى.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد حلت ضمن العشرة الأوائل على قائمة «أفضل أماكن العمل في الإمارات ٢٠١٣»، وذلك ضمن القائمة السنوية لأفضل أماكن العمل في أكثر من ٤٥ دولة، التي كشفت عنها مؤخراً في دبي مؤسسة "غريت بليس تو وورك الإمارات"، وهي شركة استشارات عالمية متخصصة

بيئة العمل النموذجية تغرس
الانتماء بين الموظفين من خلال
تقديم القيادة للقدوة الحسنة،
والالتزام بالقيم والمعايير المهنية

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع نظيرتها البولندية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم فبراير الماضي مع نظيرتها البولندية لتعزيز التعاون بينهما فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية والاستثمار، وذلك في إطار المباحثات التي قام بها وفد الدولة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في وارسو للمشاركة في الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية المشتركة الإماراتية البولندية، الذي استهدف دعم أواصر التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

وقعت المذكرة عن الجانب الإماراتي سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وعن الجانب البولندي أندريج جاكوبيك رئيس هيئة الرقابة المالية البولندية، وذلك بحضور معالي سلطان بن سعيد المنصورى وسعادة عاصم ميرزا آل رحمة سفير دولة الإمارات لدى بولندا.

أكدت المذكرة على تبادل التدريب والمساعدة الفنية، وذلك بناء على المشاورات بينهما لتحديد مجالات المساعدة التدريبية والفنية، بهدف تدعيم تطور أسواق المال في كل منهما، وتعزيز المساعدة المشتركة وتبادل المعلومات لتمكين كل منهما من تنفيذ مهامها بما يضمن الالتزام والتنفيذ للقوانين السارية المفعول المتعلقة بالشركات والأوراق المالية والعقود الأجلة والخيارات والنشاطات الاستثمارية.

وتهدف المذكرة إلى توفير إطار عمل يهيئ سبل التعاون والتفاهم المشترك، بما يمكن في النهاية من زيادة تدفق الاستثمارات بين البلدين عبر تشجيع الإدراج المشترك للأوراق المالية في أسواق الدولة الأخرى.

وسيشكل تطبيق بنود المذكرة دعماً لنظام الإفصاح والشفافية وتستهدف العمل من أجل حماية المستثمرين في الأسواق المالية، وتوفير المزيد من الضمانات لسلامة الأسواق المالية وأسواق عقود السلع من خلال التأكيد على ضمان تأهيل وكفاءة الأشخاص المرخصين، مع العمل على الارتقاء بمستواهم المهني بما يضمن نزاهة المعاملات وكفاءة الأداء المهني".

ساعات العمل تعبيراً عن ثقافة متفهمة تتمحور قيمها حول اكتساب إعجاب واحترام المجتمعات الداخلية والخارجية.

من جانبه، قال سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة: "قررنا خوض تجربة الاشتراك في جائزة "أفضل أماكن للعمل" بعد مشاركتنا في تجارب أخرى مشابهة على المستوى المحلي والإقليمي، الأمر الذي أكسبنا الثقة بمستوى وجودة إدارة وسياسة الموارد البشرية المطبقة بالهيئة بعد الفوز بعدة جوائز في "برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي" في مجال إدارة الأداء المؤسسي وإدارة فرق العمل وكذلك جوائز أفضل مبادرات التوطين وتميز بيئة العمل بالهيئة على المستوى الخليجي."

وأضاف "كان لاشتراكنا في جائزة "أفضل أماكن للعمل" قيمة مضافة؛ حيث أن معايير الجائزة تركز على جوانب مهمة في مجال الموارد البشرية قلما تطرقت إليها الجوائز الأخرى، كما أن مؤشر الثقة الذي يتم قياسه من المقاييس المهمة التي تعطي انطبعا يجدر بالإدارة ان تأخذه في اعتبارها أثناء بناء منظومة بيئة العمل بالهيئة. وأود أن أؤكد إلى أن تحقيق المركز الثامن في أول مشاركة هو إنجاز جيد، وسنعمل على تحسينه في المشاركات القادمة علماً بأن الهيئة هي الجهة الاتحادية الوحيدة التي شاركت في الجائزة". وتابع أن: "الفوز بهذا المركز المتقدم يعبر كذلك عن جدارة وصواب سياسة إطلاق الطاقات الكامنة وإتاحة الفرصة للمبادرات الإبداعية الرامية لتطوير بيئة وأساسيات العمل، منوها إلى أن هذه السياسة التي اعتمدها الهيئة من أجل الارتقاء ببيئة العمل، توفر مقومات الأداء المتميز للموارد البشرية، وتحقق رؤية الإمارات ٢٠٢١، وتعزز مكانة الدولة كواحدة من أفضل دول العالم.

العمل، عملت على تحقيق التوازن بين الحياة والعمل لدى موظفيها، مما ساهم في نيل الهيئة درجات عالية على "مقياس الثقة"، وهو أداة لقياس مدى الثقة باسم الجهة أو الشركة المتقدمة للمنافسة على الجائزة.

وخلال كلمته في افتتاح اللقاء السنوي لتقييم الأداء، قال سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، عقب تسليمه درع التكريم لعثمان آل علي مدير إدارة الموارد البشرية بالهيئة: "أود أن أؤكد إلى أن مجلس الإدارة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، يضع في مقدمة أولوياته العمل على تطوير بيئة العمل بالهيئة، وإثراء تجربتها في الإبداع اعتماداً على منهجية دقيقة ومنظمة، وبما يضمن تحقيق جودة عالية في مخرجات دولا العمل بالهيئة ويساهم في خدمة المستثمرين والمتعاملين".

وأضاف: "تؤمن الهيئة أن بيئة العمل النموذجية هي البيئة التي يتحقق فيها التوازن بين العمل وحياته الشخصية، والتي يتطور فيها مهنيًا وإداريًا ويحدث تناغمًا بين مصلحته الشخصية ومصلحة المؤسسة. وينطلق ذلك من تخطيط سليم ومجهود متواصل؛ وفي هذا الإطار تقوم إدارة الموارد البشرية بالهيئة على مدى الأعوام الماضية بالاهتمام بالجانب الشخصي والسلوكي والمهني للموظفين منذ بداية تعيينهم، والوقوف دائماً على احتياجاتهم التدريبية وربطها بمستوياتهم الحالية ومستوى التخصص المطلوب ومن ثم توفير مستوى عالٍ من التدريب والتطوير المستمر لمهاراتهم وقدراتهم، بالإضافة إلى تعزيز التزامهم بقيم ومبادئ المؤسسة".

وتتبع هيئة الأوراق المالية والسلع منهجية دؤوبة للتدريب والتطوير تشمل تدريباً داخلياً شهرياً إلى جانب برامج مخصصة للتدريب الخارجي، إضافة إلى أنشطة منتظمة لتكوين فرق عمل، ومرونة في

توسيع دراسة المقارنة المعيارية

عقب ارتفاع المشاركة في برنامج "أفضل أماكن العمل في الإمارات" هذا العام، تمّت توسعة دراسة المقارنة المعيارية لتشمل ١٥ شركة بدلاً من عشر شركات. وتقيس الدراسة المعيارية للمقارنة بين المرشحين مستويات المصداقية والاحترام والإنصاف والفخر وحسن العلاقة ضمن الشركة. ولا تُدرج على القائمة إلا الشركات التي تُحرز ٧٥ نقطة فما فوق، استناداً إلى إشارات موظفيها تُعالم بسرية، وتدقيق تجريبه المؤسسة على ممارسات الإدارة والموارد البشرية للشركة الخاضعة للدراسة.

ويعد المنهج المتبع في تقييم الجهات المشاركة أداة دقيقة لقياس أفضل الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، التي أصبحت تنميتها في صلب الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣. وقد عمدت المؤسسة المنظمة لجائزة "أفضل أماكن للعمل في الإمارات" إلى إجراء تقييم لكل شركة مشاركة. ويستند ثلثا نقاط التقييم إلى نتائج مسح مؤشر الثقة الذي يجريه المعهد، والذي يتم إرساله إلى الموظفين في كل شركة. وي طرح المسح أسئلة تتعلق بأداء الموظفين ومواقفهم حول مصداقية الإدارة، ومشاركة الموظفين، ومدى رضاهم الوظيفي. ويعود الثلث الباقي من النقاط من أجوبة الشركة على أسئلة المعهد المفصلة حول الثقافة المؤسسية التي تنطبق على الأجر والدلالات، إضافة إلى سلسلة من الأسئلة المفتوحة حول التوظيف والاتصالات والتنمية.

ضمن جهودها لتطوير مهنة الوساطة والارتقاء بأدائها هيئة الأوراق المالية تكرم ١٠٧ وسطاء اجتازوا برنامج الترخيص المهني

في اجتياز متطلبات إنجاز البرنامج، وتوقع أن يكون لذلك انعكاسات إيجابية على أدائهم في الأسواق المالية، بما يساهم في الارتقاء بمكانة الإمارات ضمن المراكز المالية المهمة في العالم. وألقى سيمون كالاهاان الرئيس التنفيذي للمعهد كلمة أوضح فيها أن المكرمين قد اجتازوا نفس الاختبارات التي خضع لها ٨٠٠٠ شخص حول العالم، ومن ثم فإن نجاحهم في هذا الامتحان يعتبر معياراً مرجعياً عالمياً، ويعني أنهم حصلوا على نفس المستوى المعرفي والتأهيلي الذي تلقاه أقرانهم في المراكز المالية المتطورة الأوروبية والآسيوية، وأن اجتياز هذا الاختبار يمثل إشارة انطلاقاً لمسيرتهم كمهنيين في صناعة المال والتمويل، التي تتطلب الجمع بين المعرفة والمهارات ونزاهة التصرف في الأسواق المالية. بلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج ١٠٧ أشخاص موزعين كالتالي: ٤٥ ممثلي وسطاء، ٤ مديري تداول ومديري عمليات ومراقبين داخليين، و ١٨ محلاً مالياً. وشهد الحفل تخريج أسماء الحوسني أول إماراتية كمديرة للتداول.

احتفل مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع بتأهيل ١٠٧ من الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية بالدولة، والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة CISI. وقام سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني على ١٠٧ وسيطاً ومدير تداول وعمليات ومحل مالي من الذين أنجزوا متطلبات البرنامج، وذلك خلال حفل تكريم أقيم لهذا الغرض في دبي. حضر حفل التكريم أعضاء من مجلس أمناء مركز التدريب التابع للهيئة، ود. عبيد الزعابي مدير مركز التدريب، وريتشارد ستوك ديل عضو مجلس إدارة المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة ورئيس المجلس الاستشاري للمعهد في الإمارات، وسيمون كالاهاان الرئيس التنفيذي للمعهد. من جانبه، حيا ريتشارد ستوك ديل عضو مجلس إدارة المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار جهود الوسطاء الذين نجحوا

الوسطاء تلقوا
تأهيلاً مهنيًا معتمداً
في الأسواق المالية
العالمية المتطورة

بالتعاون مع «الدولية للامتثال» و «الدولي للتدريب على الالتزام»

الهيئة تنظم برنامجاً تدريبياً لمنح «شهادة ضابط الامتثال»

نُظِم مكافحة غسل الأموال ومنع الجرائم المالية. وتمنح الجمعية، التي تعمل في قطاع الخدمات المالية مجموعة واسعة من المؤهلات المصدقة والمعتمدة في العديد من الأسواق العالمية، إضافة إلى دورات تدريبية لإعداد المتدربين للحصول على المؤهلات من خلال قسم التدريب التابع لها، وهو المركز الدولي للتدريب على الالتزام. ويعد المركز الدولي للتدريب على الالتزام (الشرق الأوسط) إحدى المؤسسات التابعة للمركز الدولي للتدريب على الالتزام (الملكة المتحدة)، وقد تم تأسيسه لتلبية الطلب على التدريب المهني في جميع الجوانب المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال والمخاطر والتنظيم في قطاع الخدمات المالية. وتهدف جميع أنواع برامج التدريب التي يقدمها لزيادة المعرفة وتحسين المهارات وتعزيز الفهم في مجال اختصاصه. كما يُعتبر المركز شريك تدريب حصري للجمعية الدولية للالتزام في الشرق الأوسط.

دبي على مدى ٥ أيام أسبوعياً، وبواقع ٨ ساعات يومياً، وباللغتين العربية والإنجليزية. وسيقوم المركز باختبار المحاضرين ضمن معايير علمية دقيقة، فيما سيقع على عاتق الجمعية الدولية للامتثال إعداد الاختبارات للحصول على الشهادة المهنية بعد تحديد مواعيد الاختبار وتنظيمها والإشراف عليها وتصحيحها، تمهيداً لمنح الشهادة وفق مستوى أداء المشاركين في البرنامج، وسيتم تضمين اسم كلية الأعمال بجامعة مانشستر في الشهادة حيث أن إعداد البرنامج والاختبارات الخاصة بالمشاركين يجري بالتعاون معها. يشار إلى أن الجمعية الدولية للالتزام هي منظمة مهنية غير ربحية تضم أعضاء من جميع أنحاء العالم، وتسعى لتحقيق التميز في مجال الالتزام بهدف الامتثال للقوانين والأنظمة الملائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية معنية أيضاً بالعمل على تعزيز وإنشاء

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع اتفاق تعاون مشترك لتقديم برنامج تدريبي بعنوان: "شهادة ضابط الامتثال" للمستوى المتقدم، وذلك لتطوير خبرات وكفاءات العاملين في السوق المالية بالتعاون مع الجمعية الدولية للامتثال، والمركز الدولي للتدريب على الالتزام. وتم إبرام الاتفاق في مقر الهيئة بدبي، بين كل من سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، وبيل هوارث المدير التنفيذي للجمعية، وهيلين لانجتون، المدير العام للمركز. وبموجب هذا الاتفاق، ستقوم هيئة الأوراق المالية والسلع بتلقي طلبات التسجيل للالتحاق بالبرنامج، وتشمل ورش العمل، والمادة العلمية، والاختبارات، والشهادات، حيث سيهيئ المركز الدولي للمواد العلمية لورش العمل التدريبية للمسجلين في البرنامج الذي سيقام على قاعات المركز التدريبي للهيئة بفرعها في



«دبي للذهب» تطلق منصة تداول تعزز الكفاءة والسيولة

أطلقت بورصة دبي للذهب والسلع مؤخراً منصتها الجديدة للتداول، "منصة تداول EOS". ويأتي تفعيل منصة EOS بالتزامن مع استكمال بورصة دبي للذهب والسلع للبنية التحتية التقنية الجديدة لديها. وسوف تزود هذه المنصة المتطورة مجتمع أعضاء بورصة دبي للذهب والسلع المتنامي بسرعات فائقة لإجراء التعاملات، ووسائل أكثر كفاءة للوصول إلى السيولة، ومستويات أعلى من الموثوقية، مع تعزيز مرونة التداول والترابط العالمي. كما ستوفر هذه الترقية وصولاً سريعاً إلى الشبكة، وإدارة مخاطر عالية المستوى وإمكانات قوية للمراقبة والمقاصة. ودخلت البورصة العام الماضي، في شراكة مع "سينوب"، أحد أبرز المزودين العالميين لتقنيات التداول، بهدف بناء منصة تقنية متطورة يتم تصميمها لدعم الاحتياجات متزايدة الحساسية لأعضاء بورصة دبي للذهب والسلع. وسوف يسهم الجمع بين الخبرة الداخلية لبورصة دبي للذهب والسلع، مع أحدث التقنيات والمهارات من "سينوب"، في تعزيز قدرات البورصة التنافسية ودعم رؤيتها لتطوير سوق المشتقات بالمنطقة. وبفضل هذه التقنية الجديدة، تتمتع البورصة بالقدرة على طرح العقود بعمولات متعددة بما في ذلك الدرهم الإماراتي، مما يتيح للمستخدمين إمكانية توفير الأسعار بعمولات متعددة. كما ستكون بورصة دبي للذهب والسلع قادرة على تقديم الدعم للسوق على مدار الساعة على المنصة الجديدة، وتعزيز القيمة التي تقدمها للأعضاء، بالإضافة إلى جذب فرص تجارية جديدة من المتداولين الأفراد والشركات والعملاء النشطين.

وقال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: "نحن سعداء باستكمال تنفيذ البنية التحتية التقنية الجديدة لدينا، حيث كانت الآراء التي تلقيناها من أعضائنا ومجتمع التداول مشجعة للغاية. وتوفر هذه التقنية خدمات تداول جديدة ومنخفضة التكلفة، وتتيح للأعضاء تقديم وإلغاء وتعديل كافة أوامر شرائهم بسرعة كبيرة، مع تعزيز الكفاءة الإجمالية والحد من المخاطر بشكل كبير. وتمتلك بورصة دبي للذهب والسلع خطاً طموحاً للنمو، ونحن واثقون من أن المنصة الجديدة ستدعم حجم النمو المتوقع وإطلاق منتجات جديدة ومبتكرة في البورصة". وتم تطوير تطبيقات التداول والمقاصة الأساسية ضمن البنية التحتية التقنية الجديدة في بورصة دبي للذهب والسلع بالاستناد إلى منصة TRADExpress من "سينوب"، وهي عبارة عن حل متعدد الأصول من شأنه أن يوفر الريادة في السوق، وسرعة عالية وقدرة إنتاجية كبيرة.

تنامي تجارة العملات عبر المنصة

١٠١% نسبة النمو في حجم التداولات نصف السنوية لبورصة دبي للذهب والسلع

حققت تداولات بورصة دبي للذهب والسلع نمواً بنحو ١٠١% خلال النصف الأول، ليصل حجمها إلى ٢٦٨.٨ مليار دولار، من تنفيذ ٧.٧ مليون عقد، وذلك في الوقت الذي ارتفع فيه عدد شركات الوساطة المتخصصة بتداول السلع في البورصة إلى ٤٢ شركة بنهاية النصف الأول من العام الجاري. وقد أرجعت البورصة الزيادة في مستوى التداولات إلى النمو في حجم تداولات العملات البالغة ١١٢% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وأشارت إلى أن ارتفاع حجم تداول العملات في النصف الأول يعود بشكل أساسي إلى النمو الثابت في تداولات عقود الروبية الهندية الأجلة، التي شهدت أداءً قوياً بزيادة نسبتها ٩٥% عن الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة تداول بقيمة ٢٤٢.٥ مليار دولار.

كذلك شهدت عقود اليورو الأجلة أيضاً نمواً بنسبة ٢٨٢% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقال جاري أندرسون، الرئيس التنفيذي للبورصة «لا يعود هذا الأداء الاستثنائي في حجم التداولات إلى العقود الناجحة التي توفرها البورصة فقط، مثل عقود الروبية الهندية وعقود الذهب، بل أيضاً إلى قدرة البورصة على تعزيز السيولة وتوسيع مشاركة المستثمرين في أنواع جديدة من العقود». وأضاف «تلعب منصة التداول الجديدة التي أطلقناها في شهر مارس الماضي دوراً مهماً في تعزيز نمو حجم التداولات من خلال مجموعة من الوظائف الجديدة، إضافة إلى دورها في دعم إطلاق منتجات جديدة ومبتكرة». وتابع «شهدت الأشهر الستة الأولى من العام البدء في تنفيذ استراتيجيتنا الهادفة إلى توسيع منصتنا الخارجية الخاصة بمنتجات الأسواق الناشئة، وعززت أحجام التداول المشجعة للعقود الهندية الأجلة المصغرة في وقت مبكر من إطلاقها استراتيجية التوسع هذه، كما أطلقت بورصة دبي للذهب والسلع في النصف الأول من العام، فئات أصول جديدة ضمن محفظة منتجاتها، مثل عقود النحاس الأجلة وعقود مؤشر سينسكس الأجلة». ونوه بجهود البورصة الرامية إلى دعم المتعاملين مع البورصة فيما يخص تحسين استراتيجيات التداول الخاصة بهم وتعزيز أرباحهم، وتوقع أندرسون المزيد من النمو خلال النصف الثاني من هذا العام.

وعلى صعيد متصل، شهدت أحجام تداول شهر يونيو ٢٠١٣ نمواً بنسبة ٧٩% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، لتسجل رقماً قياسياً بلغ ١.٦ مليون عقد، بقيمة ٤٣.٧٧ مليار دولار. ومن أبرز النتائج التي حققها شهر يونيو، زخم النمو الاستثنائي الذي انعكس في عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة التي أطلقت مؤخراً، حيث شهدت نمواً بنسبة ١٤٠% مقارنة بشهر مايو السابق، لتسجل ٣٦٩.٧ ألف عقد.

كما حافظت عقود الروبية الهندية العادية على أدائها القوي مسجلة تداول ١.١٧ مليون عقد في يونيو ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٤٧% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقد سجلت هذه العقود أعلى حجم تداول يومي على الإطلاق بتاريخ ٢٠ يونيو، حيث تجاوز ١٠١ ألف عقد.





خبراء الأسواق المالية العالمية يشيدون برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي

تحديث نظامي السندات
والصكوك ليشمل جميع
المراحل من الترويج والإصدار
والإدراج والتداول

برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، بالتعاون مع اتحاد الأسواق المالية العالمية، وبحضور عدد من المتخصصين والمهتمين بالقطاعات المالية والمصرفية من داخل الدولة وخارجها، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمتخصصين بالأسواق المالية ومختلف المجالات الاقتصادية.

وقدم المشاركون في المؤتمر عدداً من التوصيات يتعلق بعضها بتطوير صناعة التمويل الإسلامي مثل: أهمية وجود قواعد تنظيمية واضحة للصكوك ضمن قوانين أسواق رأس المال لتنشيط هذه الأسواق في الدولة، وأهمية وضع وتطبيق متطلبات إفصاح وممارسات مناسبة للترويج لهذه المنتجات والمحافظة على توافق المنتجات مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أشاد خبراء اتحاد الأسواق المالية العالمية والأكاديميون المشاركون في مؤتمر "أسواق رأس المال في الإمارات محرك هام لنمو الاقتصاد"، الذي نظمته هيئة الأوراق المالية والسلع إبريل الماضي في دبي، بالرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي ومركزاً عالمياً لإصدار الصكوك الإسلامية.

ونوه المتحدثون بالبنية التحتية التي تتمتع بها دولة الإمارات، وديي تحديداً في هذا المجال، وكذلك بالتوقيت المناسب لإعلان هذه المبادرة، وبالفرص المتاحة لنمو قطاع التمويل الإسلامي على المستوى العالمي.

وعقد المؤتمر السنوي، الذي نظمته الهيئة



أنظمة جديدة من بينها نظام تداول أسهم الشركات الخاصة تصدر قريباً

ولفت إلى أنه على مستوى الأداء الفعلي للأسواق المالية بالدولة، فقد أظهرت الأرقام تحسن أداء سوق دولة الإمارات خلال العام الماضي بشكل ملحوظ، وقد ارتفعت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي خلال العام بنحو ٩٠٠ مليون درهم أي ما يعادل ٢٤٥ مليون دولار أمريكي مما يدل على استعادة ثقة المستثمرين الأجانب في الأسواق المحلية تزامناً مع تحسن أدائها. وأشار إلى أن أداء الأسواق الأجنبية والعربية عام ٢٠١٢ تأثر بعدد من العوامل المحلية والخارجية أهمها: أزمة الديون السيادية في أوروبا والتخوف من الوقوع في "الهاوية المالية" في الولايات المتحدة، لذلك كان من الطبيعي أن تلقي ورقة العمل الثانية في هذا المؤتمر الضوء على أداء أسواق رأس المال العالمية، والثالثة على التطورات في تلك الأسواق الثانوية.

وتطرق إلى الدور المحوري الذي تلعبه بنوك الاستثمار والبنوك الخاصة في الأسواق المالية سواء كان عن طريق ضخ السيولة وتعميق السوق بالمنتجات المالية المبتكرة وتأسيس الصناديق الاستثمارية، وكذلك دورها في نمو حجم الاكتتابات العامة والحفظ الأمين أو كونها مركز إيداع للأوراق المالية، لذلك تركز

ببتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على سوق الأوراق المالية فضلاً عن مساهمتها في تنشيطه، ومن هذه الأنظمة نظام الأذونات المغطاة، وشهادات الإيداع وقواعد إدراج وتداول أسهم الشركات الخاصة أو ما يسمى بالسوق الثانية، وكذلك تحديث نظامي السندات والصكوك ليشمل جميع المراحل من الترويج والإصدار والإدراج والتداول والمتطلبات المستمرة.



رؤية دبي مركز للاقتصاد الإسلامي قراءة ذكية لحجم هذه الصناعة



وخلص المؤتمر إلى عدة توصيات أخرى تخصص بمجال أسواق رأس المال بصفة عامة من بينها أن تكون التشريعات مناسبة ومتوازنة، وأن لا تعيق العملية التنظيمية تطور السوق، وأهمية إبرام اتفاقيات التعاون الدولية في مجال إدارة الأصول كخطوة مهمة للصناعة وللمستثمرين، والتي تغطي مسائل تفويض إدارة المحفظة وإدارة المخاطر، وتفويض وظائف الحفظ المركزي، وفي حالات الطرح الخاص، والاعتراف بصناديق الاستثمارات البديلة ومدراءها، وأهمية تعزيز مستويات الإفصاح والارتقاء بها.

دبي مركز للاقتصاد الإسلامي

واستهل المؤتمر فعالياته بكلمة افتتاحية ألقاها سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع نوه خلالها إلى أن العام ٢٠١٣ شهد إطلاق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) بجعل دبي مركزاً للاقتصاد الإسلامي.

أنظمة وتشريعات جديدة

وأضاف أن الهيئة أصدرت (٤٣) نظاماً وقراراً وتعكف حالياً على إصدار مجموعة من الأنظمة والتي



خلال إحدى الجلسات النقاشية للمؤتمر

من إجمالي الأصول المالية العالمية إلا أن القطاع لا زال لديه فرص كبيرة للنمو، ويدعم ذلك دخول كبار البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين العالمية والتي استثمرت بكثافة لتنمية حجم السوق والخبرات في هذا القطاع، كما نما حجم الأصول الإسلامية بمعدل يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ خلال العقد الماضي ليصل لنحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي، وذلك في عام ٢٠١١، وحقق نسبة نمو بلغت ١٥٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية، حيث توسعت هذه الصناعة في أسواق جديدة خارج منطقة الشرق الأوسط وماليزيا. وأوضحت أن تقريراً حديثاً صادراً عن شركة إرنست أند يونج قدر قيمة الأصول المتعلقة بالتمويل الإسلامي بالملكة العربية السعودية بنحو ٢٠٧ مليار دولار، تلتها ماليزيا بقيمة ١٠٦ مليار دولار، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بنحو ٧٥ مليار دولار.

ونوهت إلى أن القيم الأخلاقية التي تبنى عليها المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تلقى قبولاً عالمياً، ولذلك أصبحت مقبولة من كافة المستثمرين والجهات المصدرة للأوراق المالية بصرف النظر عن انتماءاتها العقائدية.

وتطرقت زاريننا إلى تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي، وكذلك في أداء التمويل الإسلامي على مستوى العالم، مع الإلقاء الضوء على بعض إنجازات التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجهه.

وأضافت زاريننا أنور أنه لتحقيق التطور المنشود والاستدامة للتمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي ككل يجب توافر ٣ عناصر هي:

١- التوافق: من خلال الوضوح والاتساق في

وتجنب الاستغلال والكسب الحرام والمساواة والعدالة في تحمل المخاطر، وأن تكون الأدوات الإسلامية مرتبطة بأصول حقيقية بما يؤدي لزيادة ثروة المجتمع، مع الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية لديها قواعد واضحة فيما يتعلق بالشفافية ونفي الجهالة والاقتراض وإدارة المخاطر بما يمهّد الطريق لتصرفات أكثر مهنية تعتمد على قواعد أخلاقية.

الأصول الإسلامية

وأشارت الرئيسة السابقة لمجلس إدارة هيئة الأوراق المالية الماليزية لعدد من الإحصاءات أهمها: أنه بالرغم من أن التمويل الإسلامي يمثل ما نسبته ١٪

الأوراق الأخرى في المؤتمر على التطورات في تلك البنوك المتخصصة، والبرامج الاستثمارية المتعلقة بصناعة الأصول العالمية.

خطوات إبداعية

تم تخصيص كلمة المتحدث الرئيسي والورقة الأولى بالمؤتمر لزارينا أنور (رئيسة مجلس الإدارة السابق لهيئة الأوراق المالية الماليزية والتي تشغل حالياً درجة زميل زائر في مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية بالملكة المتحدة)، التي أشادت برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" الهادفة إلى تحويل دبي لتكون عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

وقالت إن هذه الرؤية جاءت في الوقت المناسب، وأضافت أن دبي قد اتخذت حتى الآن خطوات إبداعية ورائدة في هذا الاتجاه، كما أنها تتمتع بمنشآت وبنية تحتية متطورة تؤهلها لتحقيق هذه الرؤية.

وأوضحت أنه رغم الاختلاف في تشخيص أسباب الأزمة المالية العالمية التي وقعت منذ عدة سنوات وطبيعتها وردود الأفعال تجاهها، إلا أن أبرز مسبباتها يرجع إلى ضعف إطار وممارسات الحوكمة، وأنها كانت في أساسها أزمة أخلاقية ترجع إلى الفشل الذريع في القيم والجشع مع تركيز المؤسسات المالية على الثروة.

وقالت إن الأصول تعالت منذ بداية الأزمة لإيجاد حل لمشكلة الحوكمة، ودعم الجانب الأخلاقي للتمويل وهذا ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها التي تسعى لحماية مصالح البشر ككل من خلال تحريم الربا، وتجنب التغيرير والريبة،

” موقع دبي وبنيتها التحتية وحجم تجارتها الخارجية يعطيها أفضلية في قيادة اقتصاد إسلامي متطور





تيم سكيت



زارينه أنور



جاركو سيربلا

وأكد المتحدث أهمية وضع وتطبيق متطلبات الإفصاح وممارسات مناسبة للترويج لهذه المنتجات والمحافظة على توافق المنتجات مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى أهمية وجود قواعد تنظيمية واضحة للصكوك ضمن قوانين أسواق رأس المال لتنشيط هذه الأسواق في الدولة.

وقدم توصية في نهاية عرضه ركز فيها على ضرورة التكامل القانوني والتنظيمي، وإدخال التعديلات اللازمة في القوانين التجارية وقوانين الإفلاس بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

أسواق الدين

قدم السيد مارتن شيك الرئيس التنفيذي - اتحاد الأسواق المالية العالمية (ICMA)، العرض التوضيحي: بعنوان "نظرة عامة لأسواق رأس المال العالمية".

وتناول العرض أسواق الدين واستعراض خصائصها واستعراض مزاياها لكل من المستثمرين والجهات المصدرة. ثم ألقى مارتن الضوء على ملامح أسواق رأس المال العالمية المتطورة، وعرض لدور اتحاد الأسواق المالية العالمية في الأسواق الدولية.

وتطرق لمستقبل أسواق رأس المال العالمية، ولخص أهم التوصيات في أن التشريعات متوفرة، ولكن المهم أن تكون مناسبة ومتوازنة، وألا تعيق العملية التنظيمية تطور السوق. وأن التنظيم الذاتي مطلوب لتوفير إطار تنظيمي عملي ومرن، كما أن هناك ندرة السيولة، والأسواق الأولية أصبحت أكثر أهمية، وطلب بمستويات أعلى من الإفصاح.

ونوه إلى أن الإفراض أصبح مقيداً، والتمويل الذي يعتمد على السوق أصبح هو السائد، وأكد أن

الإمارات ضمن أكبر ثلاث دول مصدرة للصكوك الإسلامية في العالم

مليار دولار أمريكي في 2012.

وأوضح أن دولة الإمارات تعد ضمن الدول الأكثر نشاطاً في هذا المجال خلال الفترة ما بين 2009-2012، وأن البنية التحتية لأسواق الصكوك الإسلامية في الدولة لديها فرصة عالية للتطوير. ونوه إلى أن هناك بعض التحديات أمام تطور ونمو أسواق رأس المال الإسلامية من أهمها: عدم وضوح الجوانب القانونية لعمليات إصدار الأوراق المالية الإسلامية، وعدم وجود تكامل كافٍ بين القوانين التجارية والقواعد التنظيمية، وقوانين الضرائب، وأفضل الممارسات العالمية مثل معايير بازل ومبادئ منظمة "أيوسكو".

تفسير مبادئ الشريعة بما يزيد ثقة المستثمرين والجهات المصدرة، وفي نفس الوقت يحافظ على الأهداف الأساسية للشريعة، ويجب تشجيع تفسير مبادئ الشريعة بشكل متوافق ودون تعارض، مع الاعتراف المتبادل بالمعايير التنظيمية في الدول المختلفة.

2- الاستثمار في بناء القدرات والحاجة لإيجاد متخصصين لديهم معرفة بالأسواق التقليدية وفي نفس الوقت بمبادئ الشريعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الإسلامي، وذلك من خلال التأهيل العلمي والتدريب العملي.

3- تحقيق الترابط والتواصل بين الأسواق، وأن تكون هناك استثمارات عابرة للحدود، وذلك بهدف تجميع السيولة وتحسين كفاءة تخصيص رؤوس الأموال، وبما يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة، ومن الأمور الجوهرية وجود بنية أساسية للمعلومات، وأن تكون هناك مؤشرات مالية إسلامية صادرة عن جهات دولية معروفة في هذا المجال، وذلك لتوفير معلومات متكاملة وإحصائيات يمكن الاعتماد عليها على المستوى العالمي وذلك في الوقت المناسب.

تطور الصكوك

قدم السيد عبدالقادر توماس الرئيس التنفيذي لشركة "شيب" للخدمات المعرفية العرض التوضيحي الأول الذي تناول "تطور الصكوك كسندات مطابقة للشريعة الإسلامية - أنواعها وكيف يمكن جعلها أكثر تداولاً في السوق".

شرح توماس خلال العرض تطورات أسواق رأس المال الإسلامية، ورصد النمو الكبير الذي شهدته أسواق الصكوك الإسلامية العالمية حيث وصل حجمها إلى 140



ريتشارد كوموتو

مستقبل سوق الأوراق المالية مبشر ومضمون، وأنه لا زال يُنتظر من الأسواق الكثير.

الأسواق الثانوية

قدم السيد جون سيروكولد عضو مجلس إدارة تنفيذي ورئيس وحدة الأسواق الثانوية - باتحاد الأسواق المالية العالمية، العرض التوضيحي الثالث بعنوان: "التطورات في الأسواق الثانوية".

وعرض المتحدث لأهم تطورات السوق الثانوية مثل هيكل السوق وخصائص الأسواق الصاعدة (شفافة- متعددة الأطراف- تتم المقاصة مركزياً)، وكيفية إصلاح رأسمال البنوك من خلال ضخ رأسمال إضافي ودعم أنشطة التداول ومراعاة نسبة السيولة مع حظر تداول البنوك في الأسواق لحسابها الخاص.

وانتقل للحديث عن خصائص الأسواق الثانوية، ومنها: أن تكون جاذبة للمجتمع، وأن يتم تقديم تمويل لغرض التنمية، مع دعم عمليات التوظيف والازدهار والنمو. وأخيراً تعرض لدور السندات في تكوين محافظ الأوراق المالية حيث تعمل على حماية رأس المال وضمان الدخل وتنويع المحافظ، كما ألقى الضوء على تأثير تغير سوق اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) على الأسواق الثانوية، حيث أكد على وجود ارتباط بين الأسواق.

البنية التحتية لإعادة الشراء

تناول السيد ريتشارد كوموتو، زميل زائر بجامعة ريدنج - ومستشار وأكاديمي بمركز اتحاد الأسواق المالية العالمية- في العرض التوضيحي الرابع: "التطورات في البنية التحتية لإعادة الشراء (ريبو) والأسواق"، حيث تحدث عن تطورات أسواق اتفاقيات إعادة الشراء العالمية (أو ما يسمى بالـ "ريبو" (Repo)). وكان من أهم المسائل التي تطرق إليها هي: تأثير هذه الأسواق بالضغط التنظيمية التي تدعو إلى تخفيض أكبر لحجم الرفع المالي لدى المؤسسات المالية بعد الأزمة المالية العالمية، وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO)، وأزمة الدين السيادي في أوروبا.

كما تطرق إلى أحدث التطورات في هذه الأسواق ومنها استبدال عمليات التداول التقليدية التي تتم من خلال الوسطاء بأنظمة التداول الإلكتروني، وكذلك تبني ما يسمى بعملية "مطابقة التداولات" الإلكترونية.

وأشار إلى التوصيات الرئيسية التي قدمها مجلس الاستقرار المالي الدولي في شأن اتفاقيات

الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أثبتت نجاحها خلال الأزمة المالية العالمية

السندات تعمل على حماية رأس المال وضمان الدخل وتنويع المحافظ

إعادة الشراء ومنها: تعزيز الرقابة على هذه الأسواق وتطوير الإطار التنظيمي لها بما في ذلك تأسيس كيان لجمع وحفظ جميع البيانات والسجلات الخاصة بهذه العمليات، وتحسين متطلبات هوامش الضمانات، واستخدام المقاصة المركزية بشكل أوسع للتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها التعاملات في أسواق الريبو.

الإطار التنظيمي والتمويلي

تضمن العرض التوضيحي الخامس الذي قدمه السيد تيم سكيت المدير الإداري - رويال بنك أوف سكوتلاند، "الإطار التنظيمي والتمويلي - العوائق الضريبية والسندات المغطاة".

وأكد سكيت وجود تشريعات كثيرة جداً في البنوك منها: اختبارات التحمل- التشريعات الخاصة بالملاءة المالية- متطلبات بازل- قواعد



عبد القادر توماس

عزيزي المسؤول بشركات المساهمة الخاصة يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae الحصول على ترخيص أمين السجل، وتجديد ترخيصه.

صناعة إدارة الأصول

اختتم المؤتمر فعالياته بالعرض التوضيحي السابع الذي قدمه السيد جاركو سيريليا نائب المدير العام - اتحاد إدارة الأصول والصناديق الأوروبية "صناعة إدارة الأصول العالمية - برنامج الاستثمار الجماعي"، وتناول فيه تطورات صناعة إدارة الأصول باعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين في الجانب الشرائي في أسواق رأس المال. وأوضح أنه حتى الآن، فإن العملاء الأساسيين هم المستثمرون المؤسسيون مثل صناديق التقاعد، وشركات التأمين، البنوك. وتبقى السندات الأصل الذي يجتذب أكبر نسبة من استثمارات الصناديق والمحافظ، وذلك بنسبة 44% من إجمالي الأصول في 2009. ولفت إلى أن الإحصاءات تقدر إجمالي حجم الأصول المدارة في 2010 بنحو 54 تريليون دولار الجزء الأكبر منها في أمريكا وأوروبا. وقال "كانت هناك عدة مبادرات تنظيمية غير مسبوقه على الصعيد العالمي كان أهمها على المستوى الأوروبي نظام الاستثمار الجماعي UCITS IV و UCITS V ونظام الرقابة على مديري صناديق الاستثمارات البديلة AIFMD، وفي أمريكا قانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية FATCA".



مارتن شيك

وتطرق هارتمان لتعريف وتاريخ الصيرفة الخاصة Private Banking، منوها الى أنها هي الخدمات المالية التي تقدم للعملاء ذوي رؤوس الأموال الكبيرة، وأنه حتى نهاية القرن العشرين كانت الصيرفة الخاصة هي الأكثر نمواً وربحية في قطاع الصناعة المالية، وكان ذلك يعتبر العصر الذهبي لجنيف وزيورخ ولوكسمبورج. ثم تطرق بعد ذلك للتغيير الذي حدث لتلك الصناعة منذ عام 2008، حيث أصبحت أكثر تشابكاً وأوسع نطاقاً، مع وجود قاعدة من العملاء أكثر طلباً لهذه الخدمات، حيث أصبح يتم تقسيم العملاء حسب الجنسية والظروف الاجتماعية والجنس والمهنة، وذلك بهدف الاقتراب أكثر من العملاء، كما أن الجودة العالية والشمولية وموضوعية النصائح المقدمة هي التي تحدد الفرق بين مقدمي الخدمة.

وأشار في النهاية إلى ميثاق الجودة الصادر عن اتحاد أسواق المال العالمية فيما يخص إدارة الثروة الخاصة، حيث أنه معيار طوعي يمثل الحد الأدنى من الممارسات الجيدة في السوق، وهو يتفق مع كافة التشريعات الدولية ذات الصلة على مستوى الاتحاد الأوروبي ومع التشريعات المحلية، مؤكداً أنه وثيقة واحدة وبمبسطة تتناول معايير عالية من النزاهة والشفافية والكفاءة المهنية، وهذه الوثيقة موجهة للبنوك الخاصة والعملاء والجهات الرقابية والسوق.

البيع على المكشوف وغيرها...، ثم تحدث عن الهيكل الرقابي المالي المتبع في المملكة المتحدة حالياً ودور الجهات الرقابية فيه.

وتناول المتحدث معايير بازل بمراحلها المختلفة (بازل 1، بازل 2، بازل 3) بشيء من التفصيل، ثم ألقى الضوء على موضوع إعادة هيكلة البنوك الذي يتم من خلال: فصل التداول لحساب العملاء عن التداول لحساب البنك، ووجود نظام للتعافي Recovery ونظام لاتخاذ القرارات، ونظام فعال لتقييم المخاطر مع ممارسات حوكمة أفضل، ثم تعرض للحد الأدنى المقترح لرأس المال في بعض الدول من قبل الجهات المختصة بها، ونسب رأس المال في بعض البنوك الأوروبية.

وعرض كذلك موضوع السندات المغطاة وخصائصها وأهميتها، وخلص إلى عدة توصيات تضمنت: أنه يجب أن يكون هناك تشريع واحد ملزم وتكون هناك جهة وحيدة تتولى متابعة التطبيق، ويجب إعادة التفكير في معايير "بازل" حيث توجد بعض التعقيدات وتعتمد أحياناً على بعض النماذج المحتملة والتي لا يمكن الاعتماد عليها.

التطورات في البنوك الخاصة

قدم روجر هارتمان رئيس مجموعة عمل البنوك الخاصة بمركز اتحاد الأسواق المالية العالمية، العرض التوضيحي السادس، وناقش "التطورات في البنوك الخاصة".



روجر هارتمان

عزيزي المسؤول بشركة الوساطة

يمكنك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.sca.gov.ae ترخيص شركة وساطة، وتجديدها، وطلب إيقاف مؤقت لشركة وساطة، وطلب الغاء نهائي لها.



توفر ٢٠ وسيلة للإتصال

١٦٥ ألف مستخدم لموقع هيئة الأوراق المالية والسلع خلال ٢٠١٢

الموقع الإلكتروني للهيئة

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع موقعها الإلكتروني الجديد لخدمة المستثمرين والمتعاملين وكافة شركاء الهيئة والباحثين والمهتمين في السوق المالي بالدولة خلال العام ٢٠٠٨، وذلك بعد انتهاء الفترة التجريبية للموقع وإيقاف الموقع السابق الذي كان قد أطلق عام ٢٠٠٤. تم التركيز في موقع الهيئة على الفصل بين دور الهيئة كجهة رقابية تشريعية والسوق المالي (سوق الإمارات) باعتباره جهة فنية، بحيث يضم الموقع الرئيسي للهيئة عدة مواقع أخرى منها سوق الإمارات لأوراق المالية، وموقع خاص بالإعلام والتوعية الاستثمارية وموقع خاص ببرامج الهيئة للتوطين. البوابة الإلكترونية للموقع مقسمة إلى عدة مواقع فرعية ويتسم بالتفاعلية التي تنعكس في توفير العديد من الخدمات الإلكترونية (كتقديم طلبات وتلقي بلاغات وتعبئة نماذج) ترتبط بنظام انسيابية العمل وقد تم تعزيز الموقع بخدمات جديدة متطورة؛ وبحيث يصبح قناة تواصل توفر المعلومة وتساهم في تسهيل وتسريع الإجراءات، ويمكن من تعزيز العلاقة مع كافة العملاء (شركات مساهمة عامة وشركات وساطة ووسطاء ومستثمرين وغيرهم).

بلغ عدد مستخدمي موقع هيئة الأوراق المالية والسلع ١٦٥ ألف مستخدم خلال العام ٢٠١٢، بحسب الإحصائيات الرسمية للهيئة، التي رصدت استفادة المستثمرين والشركات وغيرهم من الاطراف الأخرى ذات العلاقة بعمل الهيئة وأسواق المال الاماراتية بشكل عام من الخدمات المتوفرة على موقع الهيئة. ويظهر الرصد، الذي شمل التعرف على قياس مدى التفاعل مع الخدمات والمعلومات التي تقدمها الهيئة على موقعها الإلكتروني، أن استخدام الموقع لم يقتصر على المواطنين والمقيمين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بل شمل أيضا مستخدمين من مختلف دول العالم مما يعكس أهميته من حيث المعلومات التي يوفرها سواء كانت متعلقة بإحصائيات التداول أو برامج التوعية أو الأنظمة والتشريعات التي تحكم عمل الأسواق وغيرها من الخدمات الأخرى.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع بدأت برصد عدد المستخدمين لموقعها خلال الفترة الماضية، وذلك انطلاقا من إدراكها لأهمية معرفة تفاعل المستثمرين مع ما تقدمه من خدمات وبهدف مواصلة تطويرها على النحو الذي يخدم كافة المتعاملين مع الهيئة والأسواق المالية ويسهل عليهم الحصول على كافة احتياجاتهم الكترونيا دون الحاجة إلى الطرق التقليدية في الحصول على المعلومات أو حتى إتمام العديد من الإجراءات الخاصة بشركاتهم أو استثماراتهم.

منظومة متكاملة من برامج الخدمات والتوعية وهو ما يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الإدارة العليا للهيئة وحرصها باستمرار على تلبية احتياجات كافة شرائح المتعاملين معها.

وتحتل مسيرة الهيئة في هذا الإطار بالعديد من المحطات المضيئة حيث تجاوز عدد الأليات المستخدمة للتوعية ٢٠ وسيلة اتصال الى جانب برامج الإتصال المباشرة كما وفرت الهيئة نحو ٢٣ خدمة الكترونية خاصة بتجديد رخص الشركات المتداولة وشركات

ووصل متوسط عدد مستخدمي موقع هيئة الأوراق المالية نحو ٤١ ألف مستخدم خلال كل ثلاثة أشهر، وفقا للإحصائيات، التي أظهرت أن هناك أعدادا كبيرة من المستخدمين كانوا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والهند الى جانب دول عربية أخرى من بينها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجزائر والاردن وقطر والكويت.

وخلال السنوات العشر الماضية، حققت هيئة الأوراق المالية والسلع انجازات مهمة على صعيد بناء



بداية من العام الجاري

الهيئة تتلقى شكاوى فض المنازعات عبر الموقع الإلكتروني

تلقت هيئة الأوراق المالية والسلع ١٤٪ من إجمالي الشكاوى خلال الربع الأول من العام الحالي عبر موقعها الإلكتروني من خلال خدمة "فض المنازعات" الإلكترونية، وذلك في إطار أتمتة جميع الخدمات التي تقدمها عبر موقعها الإلكتروني. ويأتي توفير خدمة فض المنازعات إلكترونياً منسجماً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١، وتعزيزاً لجاهزية الحكومة والخدمات الإلكترونية والارتقاء بالاقتصاد المعرفي والرقمي، وقد نجحت الهيئة حتى الآن في أتمتة الدفعة الأولى والثانية من حزمة الخدمات المقدمة لمعاملها من الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة وشركات الخدمات المالية والمستثمرين والتي بلغ عددها ٢٣ خدمة على أن خطتها في هذا الإطار تتضمن توفير ٣٢ خدمة عبر بوابتها الإلكترونية مع نهاية العام ٢٠١٣ مما يعني أن أكثر المتعاملين لن يكونوا بحاجة بعد ذلك إلى اتباع الأساليب التقليدية في الحصول على الخدمات التي توفرها الهيئة.

وبموجب خدمة "فض المنازعات" الإلكترونية، يتم تلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالمنازعات الناشئة عن التداولات المنفذة في الأسواق المالية وبورصة السلع، عبر الموقع الإلكتروني وتقديمها ومتابعتها دون الحاجة للحضور للهيئة، كذلك فإنه بإمكان المتعاملين إرسال المستندات التي يرغبون في تزويد الهيئة بها، ومعرفة النتيجة التي تتوصل إليها الهيئة والحصول على نسخة من القرار الصادر بشأنها.

وقال خالد محمود مدير إدارة التنفيذ والمتابعة في الهيئة "انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، في توفير كافة الخدمات إلكترونياً بحيث تمكن المستخدم من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، قامت الهيئة بتوفير خدمة فض المنازعات التي قد تنشأ عن تداول الأوراق المالية إلكترونياً، وهو إجراء يهدف إلى استحداث آلية اتصال ميسرة بين الهيئة والمتعاملين بحيث يسهل عليهم تقديم الشكاوى دون أن يتطلب ذلك مشقة الحضور الشخصي إلى الهيئة.

وأضاف مدير إدارة التنفيذ والمتابعة أن نظام فض المنازعات الإلكتروني يعد من الأنظمة الحديثة حيث تم إطلاقه في عام ٢٠١٣ لذلك نجد أن الإقبال عليه قليل، علاوة على أن السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى نشوء النزاع هو الإخلال بالضوابط والأنظمة التي تنظم عمليات التداول في الأسواق المالية من قبل أي من المتعاملين والتي شهدت بفضل الدور الإيجابي الذي قامت به الهيئة خلال الأعوام المنصرمة لتحقيق أهدافها في توعية المتعاملين والارتقاء في مستوى الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة ومدى انضباطها بالقوانين المنظمة لهذه المهنة الأمر الذي انعكس إيجاباً في انخفاض عدد المنازعات التي تطرح أمام الهيئة بوجه عام، حيث تلقينا في الربع الأول من هذا العام ١٤٪ من إجمالي الشكاوى المقدمة للهيئة عن طريق النظام الإلكتروني.

وعن مدى سهولة الإجراءات المتبعة إلكترونياً لفض المنازعات، أكد أن من الوسائل المتبعة في فض المنازعات هو قيام المتعامل بإرسال شكواه معززة بالمستندات عن طريق البريد الإلكتروني للموظف، وذلك من خلال تواصله المسبق معه خلال أوقات العمل لكن تبقى عملية متابعته للمراحل التي وصلت إليها الشكاوى صعبة.

وقال "نحجنا من خلال النظام الإلكتروني في التغلب على بعض السلبيات التي أعترت الطريقة التقليدية المذكورة حيث يستطيع المتعامل من خلال الآلية الجديدة تقديم شكواه وإرفاق الوثائق في أي وقت وبطريقة منظمة وسهلة كما أضفت هذه الخدمة إمكانية متابعة المتعامل لمراحل شكواه من خلال استخدامه للنظام وتقديم ما يطلب منه من وثائق أخرى دون الحاجة لمراجعة الهيئة في ذلك".

الوساطة وطلبات تقديم الشكاوى وغيرها من الخدمات الأخرى مما ساهم في التسهيل على المتعاملين من جهة والارتقاء بمستوى وعي المستثمرين في الأسواق بأهمية هذه القناة الاستثمارية.

ومن المنتظر أن تصل الهيئة إلى مرحلة جديدة من الانجازات على صعيد التحول الإلكتروني في الخدمات المقدمة للعملاء مع نهاية العام ٢٠١٣، حيث تم بالفعل إطلاق ٢٣ من الخدمات المقدمة للمتعاملين - من أصل ٣٢ خدمة مخطط لإطلاقها إلكترونياً العام الجاري- منها مجموعة الخدمات المقدمة للشركات المساهمة العامة: مثل تجديد تسجيل شركة مساهمة عامة، وتجديد قيدها، وطلب قيد شركة أجنبية، وطلب شطب قيد الشركة، وطلب الموافقة لعقد جمعية عمومية عادية أو غير عادية، وطلب شهادة إلى من يهيمه الأمر، وطلب اصدار أدوات الدين. وكذلك المقدمة لشركة الوساطة مثل ترخيص شركة وساطة، وتجديدها، وطلب إيقاف مؤقت لشركة وساطة، وطلب الغاء نهائي لها.

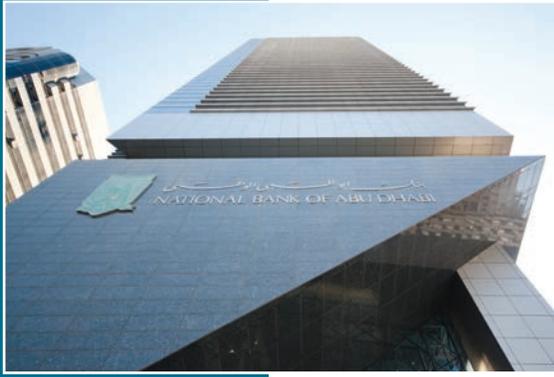
بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للمستثمرين مثل: الاستفادة من نظام فض المنازعات، وخدمة التحكيم في المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية. والمقدمة لشركات الخدمات المالية: مثل الحصول على ترخيص الحافظ الأمين وتجديد ترخيصه، والترخيص للاستشارات المالية وتجديد ترخيصها، وترخيص شركة وساطة سلع وتجديد ترخيصها. وتلك المقدمة لشركات المساهمة الخاصة: مثل الحصول على ترخيص أمين السجل، وتجديد ترخيصه.

وكان سعادة محمد خليفة الحضري، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة قد أشار في تصريحات سابقة إلى أنه "يمكن للمتعامل الحصول على هذه الخدمات من أي مكان داخل الدولة وخارجها، وإنجاز معاملاته من دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب الهيئة، ما يوفر الوقت والجهد".

وأضاف "يجري حالياً العمل على تعزيز الخدمات المقدمة إلكترونياً، وسيتم خلال العام الجاري إطلاق المزيد من الخدمات الإلكترونية، مثل خدمة الدفع الإلكتروني، وخدمة الربط الإلكتروني مع عدد من الجهات الحكومية الأخرى.

وإضافة إلى قناة الاتصال المباشرة بين هيئة الأوراق المالية والسلع ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، نجحت الهيئة في بناء منظومة اعلامية مميزة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر و فيسبوك وغيرها من الشبكات العالمية الأخرى والتي حرصت من خلالها على إدامة تدفق المعلومات للمستثمرين بكل يسر وسهولة، علاوة على تأسيس نظام خاص بالشاشات الإلكترونية التفاعلية التي من المنتظر أن يتم نشرها في العديد من الأماكن مثل قاعات التداول في الأسواق ومراكز التسوق وغيرها من المواقع الأخرى، وذلك حتى يتسنى لجميع المعنيين الحصول على المعلومة الخاصة بالهيئة والأسواق المالية في أي وقت، علماً بأنه تم تزويد هذه الشاشات بكافة المعلومات التي يحتاجها المستثمر. ويتضح من الإحصائيات أن أعداد المتابعين لبرامج التوعية التي تقدمها الهيئة بوساطة شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة، وعلى وجه الخصوص الفيسبوك، في زيادة مضطردة بمرور الوقت مما يعكس مدى التفاعل الذي أظهره المستثمرون مع قنوات التواصل الحديثة.

١٨ شركة تقدم الاستشارات والتحليل المالي والحفظ الأمين



شركات الحفظ الأمين

١. دويتشه للأوراق المالية والخدمات
 ٢. سيتي بنك إن إيه
 ٣. بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود
 ٤. ستاندرد تشاترترد بنك
 ٥. بنك أبوظبي الوطني
- ## شركات الاستشارات المالية والتحليل المالي
١. بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود
 ٢. أبوظبي الوطني للأوراق المالية
 ٣. الرمز للأوراق المالية
 ٤. جينيرو كابيتال ذ م م
 ٥. المستثمر الوطني
 ٦. انفست ايه دي لإدارة الأصول ش.م.خ
 ٧. فالكون برايفت للاستشارات المالية ذ.م.م
 ٨. موندريال دبي ذ.م.م
 ٩. أكوما
 ١٠. اندبندنت كابيتال للاستثمار
 ١١. البشائر للاستثمار
 ١٢. مأكواري كابيتال ميديل ايست
 ١٣. الاتحاد للاستشارات المالية

وغيرها من الأنظمة الأخرى ووجود شركات مرخصة في القطاع ساهم بشكل كبير في توفير المعلومات والبيانات الصحيحة التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وحفظ حقوقهم، مشيراً إلى أن الأنظمة التي صدرت بهذا الخصوص تضمنت نصوصاً متميزة وعلى سبيل المثال فإن نظام الاستشارات المالية حرص على معالجة البيانات والمعلومات بأساليب علمية من قبل محللين مختصين على درجة عالية من النزاهة والشفافية وهو ما يساعد بدوره على الارتقاء بدرجة نضج القرارات الاستثمارية للمستثمرين بالأسواق المحلية ويقلل بالتالي من استخدام الدراسات والأبحاث التي تصدرها الشركات غير المرخصة. وتوقع زيادة عدد الشركات التي تقدم خدمة الاستشارات المالية والتحليل المالي والحفظ الأمين والتداول بالهامش خلال المرحلة القادمة مما سيساهم في تنوع الخدمات المقدمة، إلى جانب القضاء ترابط المصالح بين الشركات المصدرة للتقارير وبعض شركاتها العاملة في أسواق المال.

من جانب آخر، ساعد توفير هذه الأنظمة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع على قيام تحالفات بين الشركات لتوفير الخدمات سواء المتعلقة بالاستشارات المالية أو التحليل المالي والحفظ الأمين حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين هذه الشركات وكان أبرزها الاتفاقية المبرمة بين شركتي الرمز للأوراق المالية مع "غلفينا" للاستثمارات الشركة المتخصصة بإدارة الأصول، للتعاون في مجال الأبحاث والتحليل المالي.

من جهته، قال محمد مرتضى الدندشي، الشريك والعضو المنتدب لشركة الرمز للأوراق المالية إن الهيئة حققت نجاحاً كبيراً في توفير خدمات تساعد شركات الوساطة على تنوع الخدمات التي تقدمها للعملاء، مؤكداً أن اتفاقية التعاون مع "غلفينا" ستمنح الشركتين توسيع تغطيتهما ونطاق أعمالها وبالتالي تحسين قدراتها على الاستجابة لمتطلبات السوق والعملاء. وتابع "حققت قسم الأبحاث لدينا بالفعل نجاحاً وترك أثراً وبصمة قوية في السوق. وستتمكن من خلال اتفاقيتنا مع "غلفينا" من توسيع نطاق أعمالنا وتوفير تقارير أكثر شمولاً وقيمة حول الأسواق والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز عوائد الاستثمار والحد من المخاطر.

ارتفع عدد الشركات التي منحتها هيئة الأوراق المالية والسلع ترخيصاً لممارسة خدمة الاستشارات المالية والتحليل المالي والحفظ الأمين إلى ١٨ شركة حتى منتصف العام ٢٠١٣، وذلك وفقاً لأحدث الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة.

وارتفع عدد الشركات التي حصلت على ترخيص لتقديم الاستشارات المالية والتحليل المالي من شركتين في العام ٢٠١٠ إلى ٦ شركات مع نهاية شهر مارس من العام ٢٠١١، وإلى ١٣ شركة في يونيو من العام الجاري.

كما ارتفع عدد شركات الحفظ الأمين من شركتين إلى ٥ شركات، وارتفع بذلك إجمالي عدد مقدمي هذه الخدمات إلى ١٨ شركة في نهاية شهر يونيو من العام الجاري.

وشملت قائمة شركات خدمات الاستشارات والتحليل المالي كل من شركة بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود، وأبوظبي الوطني للأوراق المالية، والرمز للأوراق المالية، وجينيرو كابيتال ذ م م، والمستثمر الوطني، وانفست ايه دي لإدارة الأصول ش.م.خ، وفالكون برايفت للاستشارات المالية ذ.م.م، وموندريال دبي ذ.م.م، وأكوما، واندبندنت كابيتال للاستثمار، والبشائر للاستثمار، وماكواري كابيتال ميديل ايست، والاتحاد للاستشارات المالية.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع أقرت النظام الخاص بالاستشارات المالية والتحليل المالي في العام ٢٠٠٨، ونظام الحفظ الأمين الذي صدر عام ٢٠٠٩ بعد مناقشات معمقة بين الهيئة والأطراف المعنية بهذه الخدمات الجديدة التي يأتي تقديمها في إطار مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في الأسواق.

وقال مجد معايطة مدير أول دائرة الأوراق المالية في بنك أبوظبي الوطني إن التطور الذي شهده قطاع الاستشارات والتحليل المالي على وجه الخصوص ساهم في تحسين أداء القطاع والذي انعكس بآثاره على الأسواق المالية نظراً لاعتماد شريحة من صغار المتداولين على التقارير والتوصيات التي تصدرها شركات الأبحاث المرخصة.

وأشار إلى أن خدمة الحفظ الأمين كان لها دور إيجابي في التسهيل على المستثمرين الأجانب.

وشدد على أن خدمة الاستشارات المالية والحفظ الأمين

البناء السعري للأسهم يحقق مصلحة المساهمين والشركات ويدعم الاسواق

تطور آليات تنظيم الاكتتاب في الإمارات يساهم في زيادة عدد الشركات المدرجة

أنواع أسواق المال

– السوق الأولية (سوق الإصدار): يعرف هذا السوق بأنه سوق الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها الشركات أو المؤسسات لأول مرة بغرض الحصول على الأموال لتمويل احتياجاتها المالية وتمثل الإصدارات في هذا السوق في إصدارات الأسهم التي تطرحها الشركات المساهمة للاكتتاب عند تأسيسها .

– السوق الثانوية (سوق التداول): وهو سوق الأوراق المالية التي سبق إصدارها من قبل في سوق الإصدار ، حيث يكون أطراف التعامل في هذا السوق هم حملة الأوراق المالية من جمهور المتداولين سواء كانوا أفراداً أو شركات مالية أو صناديق استثمار ، ومن ضمن أهم خصائص هذا السوق هو توفير عنصر السيولة لحاملي الأوراق المالية حتى يتمكنوا من بيع ما لديهم من أسهم عند الحاجة إلى قيمتها نقداً

إسمية محددة كما كان يحدث في أسواقنا المحلية ويؤدي إلى تضخم الاكتتابات، وبالتالي انخفاض التخصيص إلى الحدود الدنيا لتجري المضاربة على الأسهم عند إراجها فترتفع أسعارها مرات عدة ثم تنخفض بشدة وهذا يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسواق . وبالعودة إلى الأنظمة التي أقرتها الهيئة خلال السنوات الماضية لتنظيم عمليات الاكتتاب، يتضح أنها شملت العديد من الإجراءات التي تضمن توفير الشفافية في عملية الطرح وحق المساهم والشركات في تحقيق الفائدة المرجوة من هذه العملية، وذلك علاوة على النصوص الواضحة التي وردت في قانون الشركات والخاصة بعمليات الاكتتاب . ونصت الأنظمة أنه في حال تمت الموافقة على طلب تأسيس الشركة، تصدر السلطة المختصة قراراً بالترخيص بتأسيس الشركة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على نفقة المؤسسين. وعلى المؤسسين البدء في عملية الاكتتاب في أسهم الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار السلطة المحلية المختصة بالترخيص بتأسيس الشركة، وأن يقدموا إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة قبل دعوة الجمهور للاكتتاب العام، شهادة من المصرف الذي تم فيه الدفع لقيمة حصتهم النقدية تثبت أنهم قد دفعوا النسبة المشار إليها وتثبت أيضاً إيداعهم لمصاريف الإصدار عن كافة أسهمهم. ويتوجب على المؤسسين تقديم تعهد بإيداع العوائد الناجمة عن الاكتتاب في إجمالي أسهم الشركة في حساب الشركة المساهمة قيد التأسيس وبرد المبالغ الفائضة والعوائد التي ترتبت عليها إلى المكتتبين خلال خمسة عشر يوماً من غلق باب الاكتتاب ويجب أن يظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز تسعين يوماً، فإذا لم يتم الاكتتاب بجميع الأسهم خلال هذه المدة جاز للمؤسسين بقرار من الهيئة والسلطة المختصة مد فترة الاكتتاب مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً أخرى.

العيوب المالية التي قد ترافق طرح أسهم الشركات الجديدة للاكتتاب.

وأوضح أن اعتماد المعايير العالمية في تسعير الأسهم عند طرحها للاكتتاب العام عبر استئراج العروض من البنوك وشركات الاستثمار للأسعار التي تستحقها الأسهم المطروحة وفقاً لألية بناء سجل الأوامر يراعي مصالح المستثمرين، ويأخذ في الاعتبار مصالح الشركات في الحصول على أفضل سعر ممكن لأسهمها من جهة وقدرة المستثمرين في الأسهم على تحقيق عائد مناسب منها خلال فترة زمنية محددة.

وأكد أن التسعير عبر استئراج العروض من المستثمرين أفضل لحركة السوق من طرح الأسهم بقيمة



تنظيم عمليات الاكتتاب يساهم في دعم الأسواق وزيادة عمقها



قطعت هيئة الأوراق المالية والسلع شوطاً كبيراً في تطوير الآليات التي تنظم عمليات الاكتتاب الأولى خلال السنوات الخمس الماضية وعلى النحو الذي يواكب أفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص، مما ساهم في ارتفاع عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

وإلى جانب الأنظمة التي تم إقرارها لضمان توفير أكبر درجات الدقة والإنصاف في عمليات الاكتتاب الأولى سواء للمستثمرين أو الشركات، فقد حرصت الهيئة على التوعية بأهمية ما تم تحديثه من آليات الاكتتاب، وذلك من خلال العديد من الحملات الإعلامية التي تم تنظيمها في مختلف أمارات الدولة في السنوات الماضية واستهدفت جميع الأطراف المعنية في الأسواق. وقال خبراء ماليون إن ما حققته الهيئة من إنجازات على صعيد تنظيم عمليات الاكتتاب كان واضحاً للعيان خلال الفترة الماضية وساهم بدرجة كبيرة في دعم الأسواق وزيادة عمقها وهو ما يبدو واضحاً بالارتفاع المستمر لعدد الشركات المدرجة في الأسواق.

أكدوا أن الهيئة وإلى جانب تحديث آليات الاكتتاب واعتماد أسلوب سجل بناء الأوامر لتحديد سعر الاسهم في الطرح الأولى، قدمت الكثير من التسهيلات للشركات في عملية الاكتتاب، وذلك من خلال السماح بطرح أسهمها بأقل من القيمة الاسمية كمرحلة أولى وذلك مراعاة للظروف التي مرت بها الأسواق في وقت سابق وهو ما شجع بالفعل على ادراج شركات جديدة.

وقال عبد الله الحوسني مدير عام شركة الامارات دبي الوطني للخدمات المالية " راعت الجهود التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن تنظيم عمليات الاكتتاب المصلحة العامة طيلة السنوات الماضية، وأسهمت في دعم سوق الإصدارات الأولية " .

وعبر عن رضاه عن التطور الكبير الذي شهدته البنية التشريعية المنظمة لعمليات الاكتتاب في دولة الإمارات مقارنة مع غيرها من دول المنطقة، وقال إنه من الممكن جعل آليات الاكتتاب أكثر سهولة على المستثمرين من خلال جعلها إلكترونياً خاصة وأن الامكانيات متوفرة لدى الهيئة للوصول إلى هذه المرحلة التي تساهم في دعم سوق الإصدارات .

من جهته، قال رامي خريسات الخبير المالي إن عملية الاكتتاب شهدت تطوراً كبيراً في دولة الامارات حتى وصلنا إلى مرحلة إنصاف جميع المعنيين بهذه العملية بدءاً من تحديد القيمة العادلة للسهم عند الطرح أو تخصيص الأسهم وانتهاءً برد الفوائض للمساهمين في الاكتتاب ضمن فترة محددة، وبذلك فقد تم تلافي جميع



تنوع الأدوات الرأسمالية
المتداولة في السوق وكثرة
عدد المتعاملين يساعدان
على رفع كفاءة التسعير

تساهم في توفير مصادر تمويل للمشاريع الجديدة

دور حيوي لأسواق المال في دعم التنمية الاقتصادية بالإمارات

تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة وبالتالي تساعد على إتمام عملية التكوين الرأسمالي أي صناعة رأس المال الذي يعتبر واحداً من أهم عوامل الإنتاج، مؤكداً أن الوظيفة الاقتصادية لأسواق المال هي تخصيص مدخرات المجتمع على أفضل الاستثمارات. وتابع "تشتمل أسواق المال على كل من المدخرين والمستثمرين والمنشآت المالية والأدوات المالية، وتنقسم إلى نوعين هما أسواق النقد، وهي الأسواق التي تنتقل فيها الأموال من المدخرين إلى المستثمرين من خلال أدوات مالية قصيرة الأجل مثل: الودائع والقروض قصيرة الأجل وانون الخزائنة، وأسواق رأس المال وهي الأسواق التي تنتقل فيها الأموال من المدخرين إلى المستثمرين من خلال أدوات مالية طويلة الأجل مثل القروض المصرفية طويلة الأجل والأسهم والسندات. وتعد أسواق الأوراق المالية جزءاً من أسواق رأس المال تنتقل فيها الأموال من خلال أدوات مالية طويلة الأجل وهي الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وهي بدورها تنقسم إلى نوعين هما: أسواق أولية ويطلق عليها أيضاً أسواق الإصدار وفيها تصدر الأوراق المالية لأول مرة و يتم ترويجها للمستثمرين من خلال الإكتتاب العام أو الخاص من خلال البنوك وأسواق ثانوية أو يطلق عليها أسواق التداول وهي التي تتداول فيها الأوراق المالية التي سبق إصدارها في الأسواق الأولية ويتم التداول من خلال الوسطاء، والأسواق الثانوية هي البورصات يتم إدارتها بواسطة لجنة أو مجلس إدارة منتخب من أعضاء البورصة كما هو الحال في بورصة نيويورك أو ربما يتم تعيينه بواسطة الحكومة.

تلعب الأسواق المالية والشركات المساهمة العامة دوراً قوياً في تنمية الإقتصاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظراً لكونها عنصراً رئيسياً في تشجيع وتنمية الإخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، بحسب خبراء اقتصاديين.

وقال هؤلاء إن أسواق رأس المال المتطورة تساعد على توفير مصادر

إضافية للتمويل، متوسط وطويل الأجل، للمشاريع بالأحجام المطلوبة والمناسبة، كما هو الحال في حالة طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام مما يوفر موارد إضافية للشركات القائمة تمكنها من زيادة رأسمالها العامل دون الحاجة إلى الإقتراض والإلتزام بشروط قد تكون قاسية نسبياً ومقيدة تفرضها مؤسسات التمويل في حالة اللجوء إلى الإقتراض من تلك المؤسسات..

وقال الدكتور محمد عبده محمد مصطفى أستاذ التمويل والإستثمار في كلية إدارة الأعمال بجامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، إن الأسواق المالية هي نظام يوفر النقاء عرض الأموال "المدخرين" بالطلب عليها "المستثمرين"، حيث أنها تساعد على

شركات المساهمة العامة

من المعروف في علم الإقتصاد أن الشركة المساهمة العامة لها العديد من المزايا، ومن أهمها قدرة هذه الشركات على الحصول على الأموال اللازمة لتطويرها وعملها بتكلفة قليلة وعبر تجميع مدخرات شريحة واسعة من المستثمرين. ومن الناحية القانونية البحتة، فإن مصطلح الشركة المساهمة العامة ينطبق على كل شركة يكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ولا يسأل الشريك فيها إلا بقدر حصته في رأس المال.

الإكتتابات الأولية

يلعب سوق الإصدار الأولي دوراً هاماً في إضافة فرص استثمارية جديدة للمستثمرين في الأسواق المالية، ويعمل على تعميق الأسواق المالية ورفع حجم التداول فيها، وإضافة خيارات جديدة تأتي بمحددات عائد ومخاطر جديدة وبالتالي خلق المزيد من الخيارات أمام مختلف شرائح المستثمرين وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتوفرة في هذه الأسواق، وهو أمر يساهم بدوره في التقليل من حدة التذبذب في هذه الأسواق. وعندما يتم طرح أسهم شركات جديدة خصوصاً في نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة في الأسواق، فإن ذلك يساهم في تقديم إضافة نوعية للنتائج المحلي الإجمالي والأمثلة كثيرة على الدور الذي لعبته الشركات المساهمة العامة الجديدة في تنويع الفرص أمام المستثمرين وتعميق الأسواق المالية.

ويتضمن سوق الإصدار الأولي طرح أسهم شركات مساهمة عامة جديدة أو تحويل شركات مساهمة خاصة أو عائلية إلى شركات مساهمة عامة أو خصخصة شركات حكومية، وهو يساهم كذلك في توسيع قاعدة المستثمرين في الدولة من خلال الإقبال الضخم على الإكتتابات الجديدة من قبل مختلف شرائح المستثمرين، ومن ثم فإنه يعمل على توزيع مكاسب التنمية في البلاد ويساهم في توظيف أموال صغار المستثمرين وجذب مدخراتهم

التنمية الاقتصادية

التنمية ليست شأنًا حكوميًّا فحسب، وإنما هي مسؤولية المجتمع كله بل ومسؤولية كل فرد فيه. ويتطلب دفع عملية التنمية في المجتمع تعبئة كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية، مستندة بالضرورة إلى مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ، ويحتاج الأمر إلى إيجاد مساحات للتفاعل والحوار بين الأطراف الفاعلة من أجل الاتفاق على آلية ومضامين خيار التنمية. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تركيز وتحريك أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية ووضعها في بوتقة الإنتاج بما يخدم الأهداف الاقتصادية لهذه العملية، وتعد الشركات المساهمة العامة أفضل الأطر الاقتصادية التي يمكن من خلالها توفير نسبة كبيرة من المدخرات وتوظيفها في المجالات الاقتصادية المنتجة؛ ذلك أن هذا النوع من الشركات يقوم على أساس تجميع الأموال اللازمة من خلال طرح رؤوس أموالها للإكتتاب العام من قبل الجمهور، مما يتيح للجميع المشاركة بمدخراتهم في إمتلاك أسهم الشركة وتشجيعهم على المساهمة في النشاط الاستثماري. وعلى جانب آخر، فإن الإمكانات التمويلية الضخمة التي يمكن توفيرها من خلال هذا النمط من الشركات، التي تخضع ملكيتها لقاعدة عريضة من المساهمين، تتيح لهذه الشركات إمكانية الحصول على أكبر قدر ممكن من الوسائل والخبرات الفنية والإدارية المتطورة وتوفير فرص للعمالة الأمر الذي يساهم في تخفيض نسبة البطالة. كذلك فإنه يمكن عن طريق التوعية الاقتصادية والاستثمارية تحقيق الإنسجام بين هذه الشركات من جهة والأهداف العامة للمجتمع من جهة أخرى بما يوفر إحتياجاته من السلع والخدمات بشكل يؤدي إلى تقليل الإعتماد على العالم الخارجي بدرجة ملموسة، شريطة مراعاة توزيع هذه الشركات على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التداول في الأوراق المالية لها جوانب إيجابية عدة، حيث تؤدي إلى تنوع المنافذ الاستثمارية، وتحد من تسرب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن مساهمتها في خلق قاعدة إنتاجية متنوعة.

وأضاف الدكتور مصطفى "هناك علاقة وثيقة بين الأسواق الأولية والأسواق الثانوية، حيث أن الأسواق الثانوية تتداول فيها الأوراق المالية التي سبق إصدارها في الأسواق الأولية ولذا فإن وجود الأسواق الثانوية ضروري حيث يعطي المستثمرين الثقة في إمكانية بيع الأوراق المالية إذا احتاجوا إلى سيولة أو المضاربة على الأسعار، كما أن الأسواق الأولية عند إصدارها أوراق مالية لأول مرة تسترشد بمستويات الأسعار السائدة في السوق الثانوية".

وقال "في حالة دولة الإمارات، تتكون أسواق الأوراق المالية في الدولة من هيئة الأوراق المالية والسلع المسؤولة عن إعداد الأنظمة والتشريعات والرقابة على أنشطة الأوراق المالية، و سوقين للأوراق المالية هما: سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، كما تخضع لأنظمة الهيئة أيضاً بورصة دبي للسلع والذهب، ولقد بدأ السوق الرسمي للأوراق المالية في الإمارات عام ٢٠٠٠، ومعظم التعاملات في سوق دبي أبوظبي تتركز على الأسهم لشركات محلية، ويعتبر سوق السندات محدوداً، وربما لن يشهد في الأجل القريب نمواً ملحوظاً لوجود إهتمام أكبر بالصكوك خاصة في سوق دبي".

ويمكن القول بأن أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ساعدت على التنمية الاقتصادية من خلال الإكتتابات العامة سواء الأولية أو زيادات رأس المال خلال فترة إنتعاش السوق خاصة خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، ولكن هذا الدور يتوقع أن يتزايد، وذلك نظراً لكون الأموال التي تم جذبها من المدخرات، أو البدائل الإستثمارية مثل البنوك والعقارات، و ذلك من خلال الإكتتابات العامة سواء الأولية أو زيادات رأس المال تعتبر بسيطة كنسبة من الاقتصاد الإماراتي، وما يتوفر للأسواق المالية من بنية أساسية وتشريعية وتكنولوجيا قوية بجانب الثقة في الاقتصاد الإماراتي، وعدم وجود ضرائب على أرباح التعامل في البورصة وتطبيق حوكمة الشركات كما ان أسواق الأوراق المالية في الإمارات كأسواق ناشئة عانت من عدم الكفاءة سواء في سنوات الإنتعاش كانت أسعار معظم الأوراق المالية أعلى من القيمة العادلة" أو في السنوات الأخيرة "لأزالت أسعار معظم الأوراق المالية أقل من القيمة العادلة"

وقال الدكتور مصطفى "يتوقع أن يتزايد لوجود عوامل إيجابية سبق ذكرها" ما يتوفر للأسواق المالية من بنية أساسية وتشريعية وتكنولوجيا قوية بجانب الثقة في الاقتصاد الإماراتي، وعدم وجود ضرائب على أرباح التعامل في البورصة وتطبيق حوكمة الشركات"، بالإضافة الى وجود منطقة مالية حرة في كل من دبي (مركز دبي للخدمات المالية) وفي أبوظبي "صدر القرار بإنشائها في بداية شهر مايو ٢٠١٣"، كما يتطلب ذلك تغيير ثقافة المتعاملين في البورصة من المضاربة إلى الإستثمار.

من جانبه، قال طارق قاقيش مدير إدارة الأصول في شركة المال كابيتال إن أسواق المال تلعب دوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية رغم أن الموضوع مازال مدار نقاش كبير في الأوساط الاقتصادية، مشيراً إلى أن الأسواق المالية تعد وعاء استثمارياً مهماً وباتت تجذب إليها نسبة كبيرة من المستثمرين في دولة الإمارات. وأوضح أنه، بوجود أسواق مالية متطورة، يمكن للمستثمرين (الشركات المدرجة) أن تحصل على الأموال اللازمة لمشاريعهم من دون الحاجة إلى الاقتراض. ومن هنا فإن أسواق المال تساهم في التنمية الاقتصادية. وأكد قاقيش أنه ومن أجل زيادة دور الأسواق في التنمية، لا بد من التوسع في إدراج شركات في قطاعات صناعية تضيف إلى الاقتصاد الفعلي وتساهم في تنويع الخيارات أمام المستثمرين .

أكدوا أنه يعظم إيرادات شركات الوساطة خبراء: نظام إدارة الاستثمار يعزز السيولة في الأسواق المالية

على هذه المشروعات، نشرت مسودة مشروع "نظام إدارة الاستثمار" على بوابتها الإلكترونية، ووجهت الدعوة لكافة الشركاء وذوي العلاقة والمتابعين لإرسال ملاحظاتهم ومقترحاتهم .

وقال حسام الحسيني الخبير المالي إنه بعد إقرار مشروع صناديق الاستثمار الذي شجع على دخول العديد من الصناديق الأجنبية والوطنية إلى أسواق المال، جاء مشروع نظام إدارة الاستثمار ليكمل مسيرة دعم منظومة العمل الاستثماري المؤسسي في الدولة من خلال وضع آليات محددة لإدارة الاستثمار من شأنها حفظ حقوق جميع الأطراف وتقديم خدمة جديدة لم تكن متوفرة في فترة سابقة .

ونوه إلى أن وجود نظام إدارة الاستثمار كان مطلباً رئيساً للعديد من المؤسسات التي تعمل في

يتوقع أن يرفع نظام إدارة الاستثمار حجم السيولة المتداولة في أسواق المال المحلية، وينعكس إيجاباً على الوسطاء والمستثمرين، بحسب محللين . وأكد بعض الخبراء والمحللين الماليين أن المشروع يعزز المنظومة التشريعية التي تحكم عمل أسواق المال في دولة الإمارات بعد الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية على هذا الصعيد من خلال إقرار أكثر من ٤٣ نظاماً وقراراً ساهمت في إيجاد بيئة استثمارية تضاهي في جاذبيتها أفضل الممارسات العالمية المتبعة في كبرى الأسواق المالية العالمية .

ويؤكد خبراء أن مشروع نظام إدارة الاستثمار والذي يأتي بعد دخول نظام صناديق الاستثمار، حيز التطبيق خلال الفترة الماضية، ستكون له نتائج إيجابية للغاية على شركات الوساطة والمحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين في المستقبل القريب، وذلك نظراً لما يتضمنه مشروع النظام من آليات من شأنها دعم عمل جميع هذه الأطراف التي تشكل العناصر الداعمة لأسواق المال المحلية، والتي تعد أهم قناة استثمارية داعمة للاقتصاد الوطني .

وأشاروا إلى أن المستثمرين والصناديق والمحافظ الاستثمارية كانت تنتظر منذ فترة طويلة صدور هذا النظام بعد إقرار نظام صناديق الاستثمار، وذلك لكي يتمكنوا من الاستفادة من منتج استثماري جديد مكمل لسابقه ويساهم في تعزيز العمل في أسواق المال التي بدأت منذ نهاية العام الماضي تشهد عودة قوية للاستثمار فيها سواء من داخل أو خارج الدولة، وهو ما تظهره الأرقام الرسمية التي صدرت عن الأسواق .

وكانت الهيئة، وفي إطار حرصها على مشاركة شركائها الاستراتيجيين والأطراف ذوي العلاقة باطلاعهم على مشروعات الأنظمة والقرارات ذات الصلة بعملها والاستفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم

مشروع نظام إدارة الاستثمار
يكمل مسيرة دعم
منظومة العمل الاستثماري
المؤسسي في الدولة



شروط الترخيص

وفقاً لمسودة النظام يشترط للتخصيص بمزاولة نشاط إدارة الاستثمار أن يكون طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً مثل شركة ومؤسسة داخل الدولة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، ويكون غرضها مزاولة النشاط ومرخصاً لها بالعمل في مجال الأوراق المالية، وذلك وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة بشأن منع التعارض بين الأنشطة.

ويجوز للمصرف المحلي أو فرع مصرف أجنبي أو شركة استثمار مرخصة من المصرف المركزي، بشرط عدم ممانعة المصرف المركزي بشأن مزاولة النشاط.

أما فيما يخص الملاءة المالية، فإن مشروع النظام اشترط ألا يقل رأس ماله المدفوع عن مبلغ (٥) ملايين درهم إماراتي، مع استثناء المصارف المحلية وفروع المصارف الأجنبية من هذا الشرط وبالنسبة لفروع الشركات المؤسسة بالمناطق الحرة المالية وفروع الشركات الأجنبية فيستبدل بشرط رأس المال تقديم خطاب ضمان غير مشروط، ومتوجب الدفع عند الطلب، وصار لصالح الهيئة عن أحد المصارف العاملة في الدولة، لا تقل قيمته عن (٥) ملايين درهم.

ويرى العديد من الخبراء أن رأس المال المقبول والمحدد في النظام يساعد شركات الوساطة على تقديم الخدمة بحيث لا تكون مقصورة على مؤسسات محدودة كما كان عليه الوضع من قبل وهو ما يخلق منافسة شريفة بين الجميع لتقديم أفضل خدمة للعملاء.

وعلى الصعيد الإداري الخاص بإدارة هذه الخدمة فإن مشروع النظام تضمن ضرورة تعيين الكادر الفني والإداري اللازم لمزاولة النشاط وفقاً للضوابط التي تصدر من الهيئة بشأن متطلبات النشاط، واعتماد بعض الوظائف وتوفير المقر الملائم والبرامج الإلكترونية والأنظمة الفنية اللازمة لمزاولة هذا النشاط.

وذلك إلى جانب إعداد دليل تشغيلي لإدارة المخاطر يشمل تعداد وتعريف للمخاطر المحددة التي قد تواجه الشركة وكيفية معالجتها حال تحققها، وذلك وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة وتوفير نظام للرقابة الداخلية يكفل سلامة تطبيق القانون والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه واللوائح الداخلية المعمول بها لدى الأسواق وكذلك تقديم ما يفيد الفصل التام بين مهام إدارة محافظ الأوراق المالية ومهام إدارة صناديق الاستثمار في حالة الجمع بينهما.

وفي إشارة واضحة على أن المؤسسات أو الشركات التي ستقدم هذه الخدمة ستكون تحت مراقبة وإشراف هيئة الأوراق المالية لضمان التزامها بالأسس المحددة لعملها، فقد اشترط مشروع النظام أن تكون مدة الترخيص سنة واحدة تنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام، أما الترخيص الأول فتكون مدته اعتباراً من تاريخ منحه وحتى نهاية ديسمبر من السنة ذاتها ويجدد الترخيص بموجب طلب يقدم إلى الهيئة قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر وذلك بعد التحقق من استمرار التزام مدير الاستثمار بأحكام هذا النظام وسداد رسوم تجديد الترخيص السنوية.

وللرئيس التنفيذي للهيئة إيقاف مدير الاستثمار عن مزاولة النشاط حال عدم تقديم طلب تجديد الترخيص مكملاً خلال المدة المحددة.

الأسواق منذ فترة طويلة لكون تقديم هذه الخدمة كان محدوداً ومحصوراً على مؤسسات بعينها مرخصة من قبل جهة أخرى غير الهيئة قبل أن تنتقل إلى هيئة الأوراق المالية والسلع، التي تم من خلال طرحها لمشروع النظام، فإنها ستمنح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الراغبين في تقديم هذه الخدمة ضمن شروط ميسرة تأخذ بالاعتبار مصلحة جميع الأطراف.

وتابع الحسيني أن إقرار النظام سيساهم في كسر حالة الاحتكار التي مارستها مؤسسات محدودة في تقديم خدمة إدارة الاستثمار خلال الفترة الماضية وهو أمر في غاية الأهمية، ويمنح الفرصة لدخول لاعبين جدد إلى السوق وهو ما يساعد على تطوير الخدمة أولاً ويدعم الأسواق المالية، مشيراً

إلى أن النظام، الذي يأتي أيضاً استكمالاً لحزمة الأنظمة التي تحكم عمل الأسواق، سيكون له دور كبير في زيادة حجم السيولة المتداولة من خلال تشجيع سيولة جديدة للاستثمار.

وأشار إلى أن شركات الوساطة ستستفيد من النظام بشكل كبير خاصة وأن رأس المال المطلوب لتقديم الخدمة مقبول، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير عمل هذه الشركات وتعزيز إيراداتها من خلال منتج استثماري جديد يقدم للعملاء.

من جهته، أكد طارق قاقيش مدير إدارة الأصول في شركة

المال كابيتال أن طرح نظام إدارة الاستثمار يأتي في الوقت المناسب وسيكون له دور كبير في منح الأسواق المالية دفعة جديدة من الانتعاش كما سيحفظ حقوق المستثمرين خاصة شريحة صغار المستثمرين، مشيراً إلى أن بعض المؤسسات كانت تمارس هذه الخدمة دون وجود آليات منظمة لها لكن مع إقرار النظام ستحدد واجبات وحقوق الجميع بشكل عادل .

وشدد قاقيش على أن المستفيد النهائي من زيادة جاذبية البيئة التشريعية هي الأسواق المالية إلى جانب المستثمرين والشركات المعنية، وقال "إننا بانتظار إقرار النظام بأسرع وقت ممكن للاستفادة منه على الوجه الأكمل خلال العام الجاري".

بدوره، قال إيباد البريقي مدير التداول في شركة الأنصاري للخدمات المالية إن أهمية مشروع نظام إدارة الاستثمار تكمن في كونه شاملاً من حيث المضمون بعدما تم الأخذ بعين الاعتبار مصلحة جميع الأطراف المستفيدة منه سواء الشركات أو المستثمرين على حد سواء. وأضاف أن النظام سينظم عمل هذه الخدمة إذ لا يجوز مزاولة نشاط إدارة الاستثمار بالدولة إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة وفقاً لأحكام هذا النظام

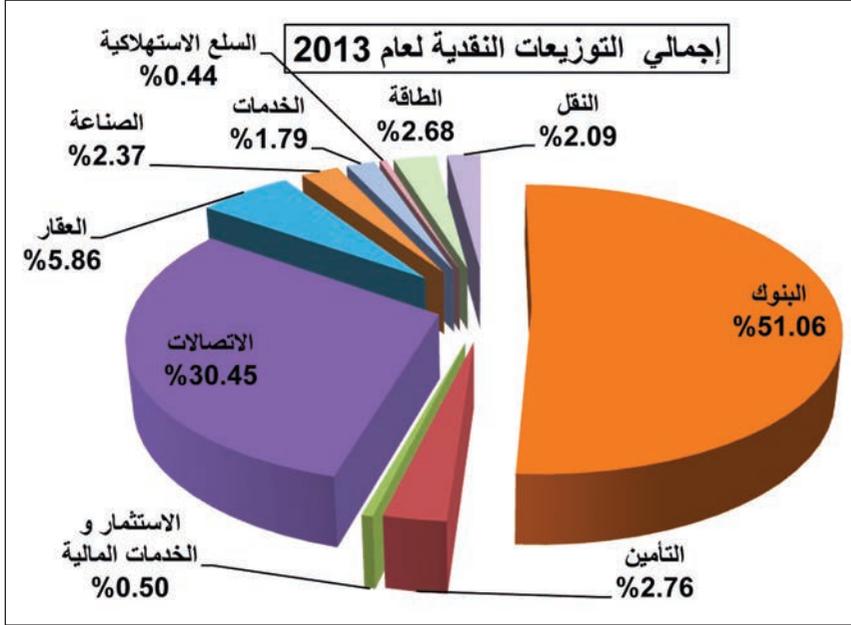


النظام يمنح الفرصة لدخول لاعبين جدد إلى السوق ويساعد على تطوير الخدمة ويدعم الأسواق المالية



النقدية تستحوذ على ٩٥% من إجمالي قيمة التوزيعات

٢٣,٧٦ مليار درهم توزيعات الشركات المساهمة المدرجة عن العام ٢٠١٢



بلغ إجمالي قيمة توزيعات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الإمارات المالي نحو ٢٣,٧٦ مليار درهم عن العام ٢٠١٢.

وأقرت الجمعيات العمومية لهذه الشركات توزيعات الأرباح النقدية والمنحة خلال اجتماعاتها التي عقدت منذ بداية العام الحالي.

واستحوذت التوزيعات النقدية للشركات المساهمة على ٩٥% من إجمالي التوزيعات وبواقع ٢٢,٦٧ مليار درهم، فيما بلغ إجمالي قيمة توزيعات المنحة التي أقرتها الجمعيات العمومية نحو ١,٠٩ مليار درهم مشكلة ٥% من إجمالي التوزيعات.

وتصدر قطاع البنوك التوزيعات النقدية بقيمة ١١,٥ مليار درهم، تلاه قطاع الاتصالات بتوزيعات قيمتها ٦,٩ مليار درهم، تلاه قطاع العقار بتوزيعات بلغت قيمتها ١,٣ مليار درهم، ثم قطاع التأمين بتوزيعات بلغت ٦٦٦ مليون درهم وقطاع الطاقة بنحو ٦٠٦ مليون درهم.

وقد استحوذ قطاع البنوك على نحو ٥١% من إجمالي التوزيعات النقدية وبواقع ١١,٥٧ مليار درهم، بعد

ان قامت ١٩ شركة من قطاع البنوك بتوزيع الأرباح، تصدرها بنك الخليج الأول بتوزيعات قيمتها ٣ مليار درهم بعد أن أقرت الجمعية العمومية توزيع ما نسبته ٨٣,٣% نقداً، تلاه بنك رأس الخيمة الوطني ونسبة ٤٠% تشكل ٦٠٩ مليون درهم، تلاه بنك المشرق بنسبة ٣٨% تشكل ٦٤٢ مليون درهم.

وحل قطاع الاتصالات في المركز الثاني من حيث التوزيعات النقدية بنسبة ٣٠,٤% وبواقع ٦,٩ مليار درهم من خلال توزيع مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" ٧٠% وبواقع ٥,٥ مليار درهم، تلتها شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو" بنسبة ٣٠% وبواقع ١,٣٧ مليار درهم.

وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية لشركات قطاع العقارات ١,٣٢ مليار درهم، وقامت ٥ شركات بتوزيع الأرباح وهي شركة إشراق العقارية التي وزعت ٢٢% وبواقع ١٩٣,٨ مليون درهم، وشركة إعمار العقارية بنسبة ١٠% وبواقع ٦٠٩ مليون درهم، تلتها شركة الدار العقارية والتي وزعت ٦% وبواقع ٢٦٨,٨ مليون درهم، ثم شركة صروح العقارية بنسبة ٦% أيضاً وبواقع ١٥٧,٥ مليون درهم، فيما وزعت شركة رأس الخيمة العقارية ٥% وبواقع ١٠٠ مليون درهم.

وحل قطاع التأمين في المركز الرابع من حيث توزيعات الأرباح النقدية وبواقع ٦٢٦ مليون درهم، وذلك بعد إقرار الجمعيات العمومية لثمانية عشرة شركة من القطاع توزيعات الأرباح.

تلتها المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بنسبة ٥٠% وبواقع ١٠٠ مليون درهم، تلتها شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات بنسبة ٢٠% وبواقع ١٧,٩ مليون درهم، بينما وزعت شركة طيران أبوظبي ١٥% تعادل ٦٠,٦ مليون درهم.

ووزعت شركة الواحة كابيتال من قطاع الاستثمار والخدمات المالية ١١٣,٨ مليون درهم، بينما وزعت ٥ شركات في قطاع السلع الاستهلاكية نحو ٩٩ مليون درهم، حيث تصدرت شركة دبي للمطبات هذا القطاع بتوزيعات نقدية بنسبة ٥٠% من رأس المال وبواقع ٤٥ مليون درهم.

على الصعيد ذاته، أقرت الجمعيات العمومية ل ١٢ شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي توزيعات منحة بقيمة ١,٠٩ مليار درهم.

وتصدر قطاع البنوك توزيعات المنحة وبواقع ٩٠٤,٩ مليون درهم، حيث أقرت الجمعيات العمومية لسنة بنوك توزيعات المنحة عن العام ٢٠١٢، تلاه قطاع الصناعة، حيث قامت شركتان فقط بتوزيع أسهم منحة بقيمة اسمية بلغت قيمتها ١٠٢,٦ مليون درهم، تلاه قطاع الخدمات وبواقع ٧٠ مليون درهم.

ووزعت شركة تأمين واحدة أسهم منحة بقيمة ١٠ ملايين درهم، بينما وزعت شركة واحدة أيضاً من قطاع السلع الاستهلاكية أسهم بقيمة ٢,٥ مليون درهم.

وتصدرت المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق كافة الشركات التي أقرت توزيع أسهم منحة بجمعياتها

ووزعت شركة الإمارات للتأمين ٦٠% نقداً وبواقع ٨١ مليون درهم، تلتها شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بنسبة ٤٠% وبواقع ١٥٠ مليون درهم، فيما وزعت شركة الظفرة للتأمين ٤٠% أيضاً وبواقع ٤٠ مليون درهم.

وبلغ إجمالي توزيعات شركات قطاع الطاقة ٦٠٦ مليون درهم جاءت من خلال توزيع شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" ١٠%.

وحل قطاع الصناعة في المركز السادس من حيث التوزيعات النقدية وبواقع ٥٣٧ مليون درهم، حيث لجأت ١٠ شركات إلى توزيع أرباح على مساهمها، تصدرتها الشركة العربية للصناعات الثقيلة بتوزيعات بلغت نسبتها ٢٥% من رأس المال وبلغت قيمتها ١٦,٨ مليون درهم، تلتها شركة الاسمنت الوطنية بنسبة ٢٠% وبواقع ٧١,٧ مليون درهم، فيما وزعت شركة سيراميك رأس الخيمة ٢٠% أيضاً وبواقع ١٤٨,٦ مليون درهم، تلتها شركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار" بنسبة ١٠% وبواقع ٧٨,٤ مليون درهم.

ووزعت شركتان في قطاع النقل ٤٧٣ مليون درهم، وهما شركة أرامكس بنسبة ١٠% وبواقع ١٤٦,٤ مليون درهم، بينما وزعت شركة العربية للطيران ٧% وبواقع ٣٢٦,٦ مليون درهم.

ووزعت ٧ شركات في قطاع الخدمات ٤٠٥,٦ مليون درهم، تصدرتها توزيعات شركة الجرافات البحرية الوطنية بنسبة ٥٠% وبواقع ١١٣,٩ مليون درهم،

إجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة لعام ٢٠١٣

الإجمالي	نوع الجمعية		القطاع
	الجمعية العادية	الجمعية غير العادية	
27	5	22	البنوك
32	3	29	التأمين
7	1	6	الاستثمار والخدمات المالية
3	1	2	الاتصالات
15	5	10	العقار
15	0	15	الصناعة
7	0	7	الخدمات
10	0	10	السلع الاستهلاكية
3	1	2	الطاقة
3	0	3	النقل
122	16	106	المجموع

إجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة لعام ٢٠١٣

القطاع	إجمالي قيمة التوزيعات (المنحة)	إجمالي قيمة التوزيعات (نقدي)
البنوك	904,923,514.89	11,578,350,969.33
التأمين	10,000,000.00	626,184,428.65
الاستثمار والخدمات المالية	0	113,825,250.00
الاتصالات	0	6,905,726,571.30
العقار	0	1,329,396,626.48
الصناعة	102,668,668.70	537,307,793.90
الخدمات	70,187,500.00	405,675,003.35
السلع الاستهلاكية	2,500,000.00	99,320,000.00
الطاقة	0	606,628,700.00
النقل	0	473,079,000.00
الإجمالي	1,090,279,683.59	22,675,494,343.01

العمومية، وذلك من حيث نسبة التوزيع إلى رأس المال بنسبة بلغت ٢٠٪. تلاها البنك التجاري الدولي بنسبة توزيعات بلغت ١٢٪، تلاها توزيعات اسهم منحة بنسبة ١٠٪ من رأس مال كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك رأس الخيمة الوطني وشركة الأغذية المتحدة وشركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار".

أما من حيث النسب الإجمالية للتوزيعات، فقد تصدرت المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق أيضا كافة الشركات التي أقرت نوعي التوزيع المنحة والنقدي، حيث أقرت توزيع ٥٠٪ نقداً و ٢٠٪ منحة.

وعقدت الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الإمارات المالي ١٢٢ جمعية عمومية بنوعها خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، منها ١٠٦ جمعية عمومية عادية و ١٦ جمعية عمومية غير عادية.

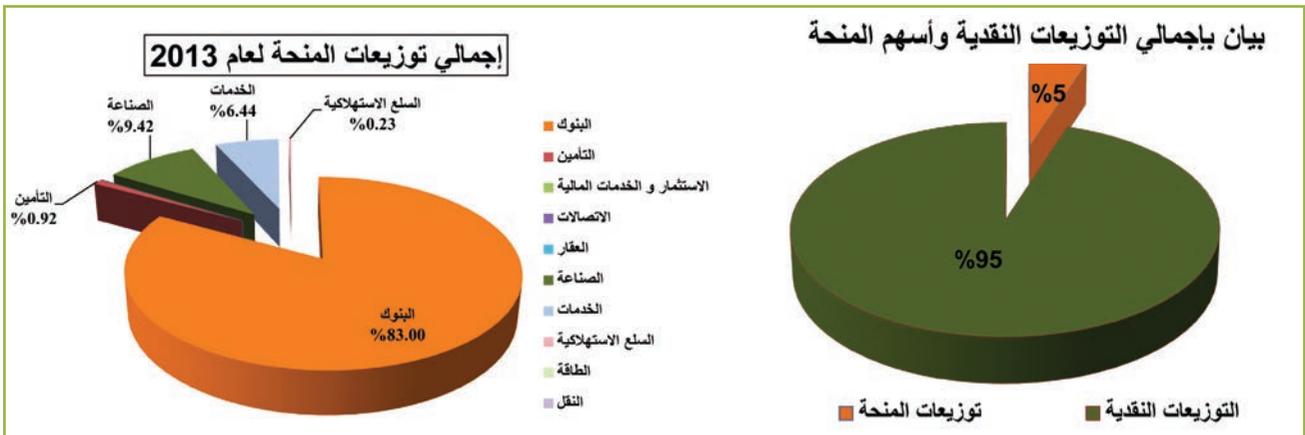
وتصدر قطاع التأمين الجمعيات المنعقدة بإجمالي ٣٢ جمعية، يليه قطاع البنوك بإجمالي ٢٧ جمعية، تلاه قطاعاً الصناعة والعقار بواقع ١٥ جمعية عمومية لكل منهما، فيما عقدت الشركات المدرجة في قطاع السلع الاستهلاكية ١٠ جمعيات، بينما عقدت شركات قطاع الخدمات وشركات قطاع الاستثمار والخدمات المالية ٧ جمعيات عمومية لكل قطاع، تلاها قطاع الطاقة بواقع ٣ جمعيات فقط قطاع النقل أيضاً وبواقع ٣ جمعيات.

وعقدت ١٦ جمعية عمومية غير عادية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، كان نصيب قطاع البنوك منها ٥ جمعيات، ومثلها لشركات قطاع العقار، بينما شهد قطاع التأمين ٣ جمعيات عمومية غير عادية، وشهد قطاع الطاقة انعقاد جمعية عمومية غير عادية واحدة، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الاستثمار والخدمات المالية وقطاع الاتصالات. يذكر أن صافي أرباح الشركات الوطنية المدرجة في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية بلغ ١,٢٤ مليار درهم خلال العام الماضي، وبنمو نسبته ٢٨,١٪ مقارنة مع الأرباح المجمعة للعام الذي سبق والتي بلغت قيمتها ٣٢,٤ مليار درهم.

ونمت أرباح شركات سوق دبي المالي بنسبة ٨٠٪ بعدما قفز صافي الأرباح المسجلة خلال العام الماضي إلى ١١,٨ مليار درهم مقارنة مع ٦,٦ مليارات درهم

في عام ٢٠١١، في حين وصلت نسبة نمو صافي أرباح شركات سوق أبوظبي ١٤٪ مرتفعة من ٢٥,٨ مليار درهم إلى ٢٩,٤ مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر الماضي. واستحوذ قطاع البنوك على نحو ٥٧,٧٪ من إجمالي صافي الأرباح التي حققتها شركات السوقين بعدما وصل صافي أرباحه إلى ٢٣,٨ مليار درهم، منها ١٧,٨ مليار درهم لبنوك أبوظبي، ونحو ٦ مليارات درهم لبنوك دبي.

في عام ٢٠١١، في حين وصلت نسبة نمو صافي أرباح شركات سوق أبوظبي ١٤٪ مرتفعة من ٢٥,٨ مليار درهم إلى ٢٩,٤ مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر الماضي. واستحوذ قطاع البنوك على نحو ٥٧,٧٪ من إجمالي صافي الأرباح التي حققتها شركات السوقين بعدما وصل صافي أرباحه إلى ٢٣,٨ مليار درهم، منها ١٧,٨ مليار درهم لبنوك أبوظبي، ونحو ٦ مليارات درهم لبنوك دبي.





مع إطلاق مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي الهيئة تنظم ندوتين حول الصكوك الإسلامية والسندات

وأوضح المحاضر القواعد الصادرة من أكاديمية الفقه الإسلامي العالمي IIFA، المنظمة للدين الخالص والنقد وجواز بيعه من عدمه والاستثناءات والقواعد المتبعة من خلال الأحكام الراجحة واندماجها وتداخلها مع القوانين العامة، والتي تجعل من الصكوك الإسلامية ذات خصوصية وتفرد بتشريعات وقواعد تضمن سلامة التعاملات لكن في إطار إسلامي لا يتعارض مع القوانين العامة بل يعززها ويطورها.

وقدم المحاضر في ندوته مقارنة فنية وقانونية بين السندات والصكوك، وعدد أنواع الصكوك التي تنوعت باختلاف الأصول كصكوك الإجارة وهي النوع الأقدم والأكثر شيوعاً وصكوك الانتفاع والخدمات والسلام والاستصناع والمرابحة والمشاركة والمضاربة والوكالة (الاستثمار) والمزارة (زراعة) والمساقاة (ري الأشجار) والمغارس (زراعة الأشجار) والتي يجب أن تكون أصولها حقيقية دون عقود صورية (وهيية) أو استخدام الحيل أو البيع والإيجار لأكثر من مرة.

وسرد المحاضر الخطوات الأساسية لهيكل الصكوك وتسلسل المعاملات لمختلف أنواع الصكوك كما وضع مقارنة وصفية بين الصكوك المدعومة الأصول والصكوك ذات الأصول استناداً بطريقة فنية وضحت إيجابيات وسلبيات كل فئة والفرق الكبير في نسب استخدامها حيث يصدر المتعاملون ما نسبته ٩٨٪ من الصكوك المدعومة الأصول بينما فقط تمثل الصكوك ذات الأصول استناداً ما نسبته ٢٪.

كما وضع أبرز التحديات التي تواجه الصكوك الإسلامية والتي تبدأ ببيع أسهم الصكوك الإسلامية في سوق السندات.

وعرض المحاضر لكيفية التوفيق بين الأمور النظرية والتجارب العملية في إيجاد تعاملات سليمة للصكوك الإسلامية كتجريم المخالف والمتعرض للقانون والعمل على تشريعات جديدة بشأن قوانين الصكوك الإسلامية

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوتين الأولى بعنوان "الصكوك الإسلامية"، والثانية بعنوان "الصكوك الإسلامية والسندات" في أبوظبي ودبي، قدم الأولى الدكتور مدثر حسين صديقي الرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات الشرعية في فرجينيا بالولايات المتحدة، فيما قدم الثانية أيمن محمد المدير التنفيذي لمركز "إيفكتيف ستيب"، وذلك ضمن برنامج الهيئة التثقيفي التوعوي لنشر الوعي والثقافة المالية بين المستثمرين والعاملين والمسؤولين في قطاع الأوراق المالية.

ونظمت الندوات عقب إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله مبادرة "دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي ومركزاً عالمياً للصكوك الإسلامية". وبدأ الدكتور صديقي ندوته بالحديث عن احتياجات كل مستثمر أو شركة وبالتحديد المنشآت والمشاريع العملاقة والتي تحتاج لتمويل ضخ طوي الأمد دون الحاجة لتساع عدد مصادر.

وشرح أهداف حاملي الصكوك وهي توفير السيولة بشكل كبير وعدم المخاطرة بالأصول والاستثمار وفق درجة عالية من السيولة كما يهدف حامل الصك من إمكانية إدراج الصك وتداوله في الأسواق الثانوية إلى عائد ثابت وضمانات على المستفيدين من الصكوك.

وبين أن أكثر ما يميز الصكوك الإسلامية عن باقي أشكال السندات والصكوك أنها لا تستخدم في المشروعات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية (تدر ربحاً حلال) إمكانية بيع للأصول التي يجب بأن تكون حقيقية من الناحية القانونية والشريعة كما يمكن لحاملي الصكوك اللجوء للأصول واستخدامها على سبيل المثال يمكن لحاملي الصكوك الوصول للميزانية العمومية والنصرف بها إن اقتضى الأمر وتحمل المخاطر من قبل حاملي الصكوك

والتي بدأ تفعيلها وتطبيقها في دول كإمارات العربية المتحدة وبالتحديد في دبي (مركز دبي المالي العالمي) وماليزيا ومصر.

وأوضح في نفس السياق أن الفتاوى الإسلامية لا تلزم قانوناً في الغالب فيجب أن تشرع لها قوانين تتلاءم مع الأمور الشرعية.

اختتم الدكتور مدثر صديقي ندوته بالتأكيد على أهمية دور المشرع والقائم على أسواق المال كهيئة الأوراق المالية والسلع.

على الصعيد ذاته، نظمت الهيئة ندوة تثقيفية في دبي وأبوظبي بعنوان "السندات والصكوك"، والتي أقيمت بالتعاون مع مركز إيفكتيف ستيب للتدريب والاستشارات.

قدم الندوتين أيمن محمد المدير التنفيذي لمركز إيفكتيف ستيب. وبدأ المحاضر الندوة بنبرة تعريفية للصكوك والسندات والفرق بينهما كمدخل لشرح تفصيلي بدأ فيه بالسندات قبل الصكوك حيث توسع في تعريف السندات وشرح مزاياها وأنواعها والعائد على السندات وتصنيفها وكيفية تسعيرها والحكم الشرعي عليها. وعرف المحاضر السند بأنه ورقة مالية أو صك دين قابل للتداول تصدره الجهات الحكومية أو الشركات الكبرى ويمثل قرض طويل الأجل.

ندوة حول الجوانب القانونية لصانع السوق

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع في أبوظبي ودي ندوة بعنوان "صانع السوق"، تناولت الأولى الجوانب القانونية لنشاط صانع السوق ألقاها الدكتور مظهر فرغلي، المستشار القانوني لهيئة الأوراق المالية والسلع.

تطرق الدكتور مظهر فرغلي إلى المنظور والجوانب القانونية في النشاط، صانع السوق الصادر بتنظيمه قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢، حيث تناول شروط الترخيص بمزاولة النشاط سواء من حيث الشكل القانوني للشركة المسموح لها بمزاولة النشاط إذ يتم الترخيص لها بمزاولته مع الالتزام بالفصل بين الأنشطة التي تزاولها، ويمكن للمصارف أو شركات الاستثمار المرخصة من المصرف المركزي بعد موافقة مصرف الإمارات المركزي لأي منهما على التقدم للهيئة للحصول على رخصة مزاولة نشاط صانع السوق، فضلا عن توافر شرط رأس المال الذي يجب ألا يقل عن ٣٠ مليون درهم، وتوافر الملاءة المالية والكوادر الإدارية والفنية اللازمة لنشاط صانع السوق، وأن يوفر صانع السوق دليلاً للإجراءات الداخلية ونظاماً لإدارة المخاطر.

وعرض المستشار القانوني لهيئة مهام السوق بشأن نشاط صناعة السوق وأهمها وضع لوائح وإجراءات داخلية تنظم الجوانب التشغيلية لصانع السوق كآليات التداول والتسويات الخاصة بأوامر صانع السوق والضمانات الواجب تقديمها من صانع السوق والتزاماته بشأن توفير السيولة على الورقة المالية المعين عليها ووضع معايير الأوراق المالية المؤهلة للتداول بدعم من صانع سوق وأية إفصاحات يمكن طلبها من صانع السوق. وأوضح المحاضر التزامات صانع السوق أثناء مزاولته لنشاطه المرخص له به. وقد تم خلال الندوة استعراض وسائل الرقابة على مزاولة نشاط صانع السوق وصلاحيات الهيئة والسوق في ذلك، والجزاءات التي يمكن توقيعها على المخالفين بما يحقق الانضباط المطلوب في مزاولة هذا النشاط الهام.

وعرض الدكتور مظهر التنظيم القانوني لنشاط توفير السيولة، وهو نشاط مرتبط بنشاط صانع السوق، مشيراً إلى أن نشاط توفير السيولة تحكمه اتفاقية توفير السيولة الموقعة بين صانع السوق والشركة المصدرة للورقة المالية في ضوء الضوابط الواردة في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٢.



محاضرة حول ضوابط حوكمة الشركات ومعايير الانضباط

معايير الإنضباط المؤسسي، حيث أكد على أن تحسين فرص دخول سيولة أجنبية من خلال جذب مستثمرين عالميين يرفع من كفاءة القطاعين المالي والمصرفي.

كما أشار إلى الفائدة التي تؤدي إلى توفير رأس مال بتكلفة أقل بتشجيع المستثمرين للاستثمار في شركة توفر المعرفة الجيدة باستراتيجياتها وأدائها. وأيضاً تحسين أداء الشركة بوجود إدارة أكثر كفاءة كما تمثل الحوكمة وسيلة لتقليل خطر التعرض للأزمات لأنها تشمل أفضل الممارسات لنظام إدارة للمخاطر. وبين المحاضر أن الحوكمة تركز على دعائم أساسية هي الشفافية والمساءلة والنزاهة والمسؤولية، موضحاً كيفية تفعيل كل عناصر الحوكمة ليختتم بعد ذلك محاضراته بالنظر في لقوانين وأنظمة الحوكمة في دولة الإمارات.

المسؤولين التنفيذيين، لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح بين جميع الأطراف.

ونوه المحاضر إلى أليات الحوكمة الداخلية والتي يتشارك في تحديدها مسؤولو الشركة والمساهمون ودمستور الشركة من خلال تركيبة مجلس الإدارة وأجور المديرين التنفيذيين وهيكل الملكية فيما يحدد ويؤثر على الأليات الخارجية التدقيق الخارجي ومجموعات المستهلكين والعملاء والنظام القانوني.

ثم أعطى المحاضر بعض الأمثلة، مبيناً الدور الهام الذي يلعبه نظام الحوكمة الجيد وبدأها بأمنثلة لأزمات حدثت في الماضي لشركات لم يوجد فيها نظام حوكمة جيد يحكم وينظم بشفافية كل السلوكيات التي قد تؤدي لأضرار مالية كبيرة للشركة. ثم اتجه بعد ذلك لسرد فوائد الحوكمة وفق

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع محاضرة تثقيفية بعنوان "ضوابط حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي في ضوء المستجدات الحالية" قدمها الدكتور أنيس الصامت، الأستاذ المشارك في الجامعة الامريكية في الشارقة.

واستهل الدكتور أنيس المحاضرة بالحديث عن المبادئ التي تحتم وجود حوكمة ذات معايير عالية للحد من تضارب المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وامتثال الشركات وتعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية.

وطرح الدكتور أنيس تساؤلاً عن كيفية إدارة الشركة من حيث النظم والبروتوكولات المؤسسية والتي يجب أن تهدف إلى ضمان المساءلة وفق أخلاقيات العمل، بما في ذلك الكشف عن المعلومات للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، وأجور كبار

مفاهيم الاستثمار في أسواق المال

نتيجة لتراجع أعمال الشركة، التي تم الاستثمار فيها. وصنف الكتيب المخاطر المرتبطة بالشركة بمخاطر الأعمال والمخاطر المالية. وتطرق الكتيب إلى العملية الاستثمارية، منوهاً إلى أن هذه العملية تتعلق بمجموعة الإجراءات التي يتخذها المستثمر لتوجيه مدخراته للاستثمار واتخاذ قرار الاستثمار السليم، ومن أهم هذه الإجراءات: توفر المدخرات لدى المستثمرين، وقناعة المستثمر بضرورة استثمار مدخراته في نشاط انتاجي لندر عائداً، واختيار الطريقة التي سيتم بها توجيه استثماراته.

وعرف الكتيب العملية التمويلية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الشركة للحصول على التمويل اللازم لتكوين رأس المال ولشراء الأصول الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج المختلفة.

ولخص مصادر التمويل في سوقي النقد "المصارف" وسوق رأس المال، منوهاً إلى أن سوق النقد تلجأ إليه الشركات للحصول على التمويل القصير الأجل لشراء الأصول المتغيرة الأجل، وتتميز هذه الوسيلة بتدني التكلفة إذا ما قورنت بتكلفة استخدام رأس المال لهذا الغرض. وبين أن الشركات تلجأ إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل طويل الأجل، ويتميز مصدر التمويل هذا بزيادة تكلفته النسبية مقارنة بالتمويل عن طريق سوق السندات.

وأوضح أن آلية الحصول على التمويل من سوق رأس المال من خلال لجوء الشركة إلى المشاركة أو المساهمة كوسيلة لتكوين رأسمالها، وذلك عن طريق طرح الأسهم وبيعها للمستثمرين، وبذلك يصبحون من مالكيها، ويترتب على ذلك اقتسام الأرباح، والتمتع بعائد استثماري عال يتناسب مع الأخطار التي يتحملونها نتيجة للاستثمار في هذه الشركة.

كما يتم الحصول على التمويل من خلال الاقتراض لأجل طويل من خلال طرح السندات وبيعها، وتلتزم الشركة بدفع الفائدة السنوية لهذا القرض طوال مدة أجله، مع التزامها رد أصل الدين في نهاية المدة أو الأجل.

وبين الكتيب أن خيارات الاستثمار تتمثل في الاستثمار الخالي من المخاطر والذي يتمثل في الأيداع في المصارف، بينما يشكل الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً عالي المخاطر، لكنه يوفر عائداً عال يتناسب مع درجة الخطر المتعلقة به.

وبين أن الاستثمار الأمثل هو الاستثمار الذي يتوفر فيه تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى محدد من المخاطر أو تحقيق أدنى درجة من الخطر عند مستوى محدد من العائد.

وأوضح أنه لا يمكن استيفاء أي من هذين الشرطين، إلا من خلال تنويع الاستثمار أو ما يعرف بالاستثمار المتنوع، وفيه تتوزع المخاطر بين عدد كبير من الشركات التي يتم الاستثمار في أوراقها المالية، والتي تدخل في تكوين المحفظة.

ونوه إلى أن مقدار الأموال المستثمرة تعتبر عاملاً مهماً وحاسماً في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد، وفي وضع الإستراتيجية السليمة لهذا الاستثمار، فالاستثمارات الصغيرة لا تمكن صاحبها من تكوين محفظة متوازنة للأوراق المالية، طبقاً للأصول العملية السليمة. وخلص الكتيب إلى أنه لا بد للمستثمر من الإدراك أن تعميق ثقافته الاستثمارية المتعلقة بسوق المال هي الأساس الذي يمكنه من امتلاك المهارات، والمعرفة الضرورية لنجاح استثماراته واستمرارها، لذلك يجب على المستثمر أن يبذل مزيداً من الجهد في تنمية معرفته الاستثمارية وتطويرها.

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً تعريفاً بعنوان "مفاهيم الاستثمار في أسواق المال"، والذي يؤكد ضرورة الإلمام ببعض المفاهيم الاقتصادية والمالية المرتبطة بأسواق رأس المال.

وينتظر الكتيب إلى الادخار والاستثمار والتضخم والتمويل ومكونات رأس المال.

وحصر الكتيب وظائف رأس المال في جذب المدخرات وتوزيع هذه الموارد وتخصيصها على الفرص الاستثمارية المتاحة أو الاستخدامات المختلفة، منوهاً إلى أن أداء الأسواق لهاتين الوظيفتين يعني توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية في الأجل القصيرة والطويلة، سواء عن طريق الجهاز المصرفي أو سوق الأوراق المالية.

وعرف الكتيب، الذي يقع في ١٨ صفحة، الادخار بأنه الفائض من الدخل السنوي للفرد أو المؤسسة أو المجتمع كله، والذي يتوفر بعد تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

وفي عنوان آخر، عرف الكتيب الاستثمار بأنه تأجيل الإنفاق الحالي أو بعض منه للحصول على عائد أكبر وأفضل أو أعظم في المستقبل، منوهاً إلى أنه استخدام المدخرات في تمويل العمليات الإنتاجية، أي شراء الأصول المنتجة، لتحقيق عائد يزيد من قيمة المدخرات وينميها بمرور الزمن. وتطرق إلى أشكال الاستثمار ومنها: المادي والمالي والاحادي والمتنوع.

إلى ذلك، عرف الكتيب التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المستمر في المتوسط العام لأسعار كل السلع والخدمات مجتمعة.

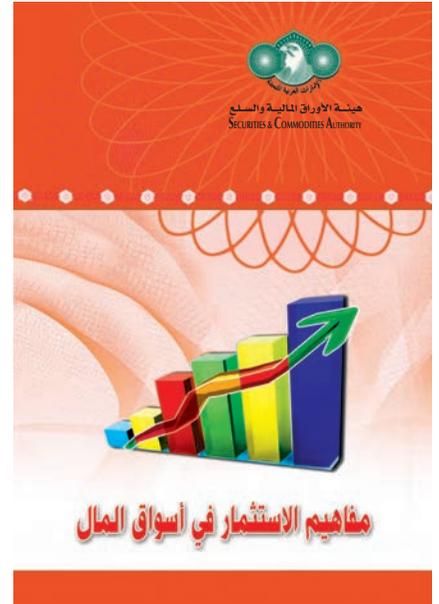
ونوه إلى أن المقياس الذي يستخدمه المستثمر صاحب

المدخرات في حساب العائد المستقبلي الذي يرضى به، هو مقارنة العائد المتوقع الحصول عليه بمعدل التضخم السائد في السوق، فإذا كان العائد الذي سيحصل عليه عائداً إيجابياً، فإن لدى هذا المدخر من الأسباب ما يشجعه على استثمار مدخراته، وليس اكتنازها، أما إذا كان العائد أقل من معدل التضخم، فإن المدخر يحجم عن استثمار مدخراته.

وعرض الكتيب لمخاطر الاستثمار، والتي قسمها إلى قسمين، وهما: مخاطر السوق ومخاطر الشركة.

وأوضح أن مخاطر السوق "المخاطر المنتظمة"، هي المخاطر التي تؤثر في السوق عامة، ويشمل تأثيرها جميع الأسهم المتداولة في سوق معين، منوهاً إلى أن هذه المخاطر تتمثل في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

وأشار إلى أن مخاطر الشركة "المخاطر غير المنتظمة"، هي المخاطر المرتبطة بشركة بعينها، أي أنها مخاطر تنجم عنها خسائر في الاستثمار بالأسهم



مفاهيم الاستثمار في أسواق المال